



جامعة الأزهر

كلية الشريعة والقانون بأسيوط
المجلة العلمية

**الغاظ التعيل
التي لم يذكروها الأصوليون
” جمعاً ودراسة ”**

إعداد

د/ عبدالله بن علي بن محمد المزم

الأستاذ المشارك بقسم أصول الفقه، كلية الدراسات القضائية والأنظمة
جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

(العدد السادس والثلاثون الإصدار الأول يناير ٢٠٢٤ م الجزء الثاني)

الفاظ التعليل التي لم يذكرها الأصوليون " جمعاً ودراسة "

عبد الله بن علي بن محمد المزم.

قسم أصول الفقه، كلية الدراسات القضائية والأنظمة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: aamazam@uqu.edu.sa

ملخص البحث:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسوله الله ومصطفاه، أما بعد: يتناول هذا البحث بالجمع والدراسة والمقارنة الفاظ التعليل التي لم يذكرها جمهرة الأصوليين، وهي على ثلاثة أقسام: حروف وأسماء وجمل ويبدأ البحث بدراسة حروف التعليل التي لم يوردها جمهور الأصوليين، وهي: الكاف، و "عن" و "على" والواو، و "أو"، و "كأن"، ثم ينتقل الباحث إلى دراسة أسماء التعليل وجمله التي لم يذكرها الأصوليون، وهي: الحال المفردة، والحال الجملة، والجملة الاستئنافية البيانية، وجملة الطلب، وقد اشتملت دراسة كل لفظ من الفاظ التعليل الواردة في البحث على بيان معناه في اللغة أو الاصطلاح، وبيان الراجح من إفادته للتعليق أو عدم إفادته، مع بيان مرتبته من حيث قوة التعليل والاستشهاد بعده من الأمثلة من القرآن الكريم والسنّة النبوية ولغة العرب؛ للدلالة على إفادته للعلية ثم اختتم الباحث الدراسة بذكر أهم النتائج التي توصل إليها ومن أهمها: اعنى الأصوليون بجمع الفاظ التعليل في بابي معانى الحروف والقياس، ولم يستقص الأصوليون الفاظ التعليل، بل اقتصر أكثرهم على أهمها وأشهرها، وقد تبيّن بعد النظر في تنوع الفاظ التعليل وصيغه انقسامها إلى حروف وأسماء وجمل، وقد لاحظ الباحث

الآفاظ التعليل التي لم يذكرها الأصوليون " جماعاً ودراسة "

تفاوت مراتب الآفاظ الصالحة للتعليق في القوة، فوضع كل لفظ منها في مرتبته اللائقة به.

الكلمات المفتاحية: آفاظ - التعليل - الأصوليون - الحروف - الجمل - البيانية - الحالية - الطلبية.

Formats Terminology not Mentioned by Scholars of Jurisprudence Fundamentals - Collection and Study

Abdullah bin Muhammad bin Ali Al-Mazam,

Department of Fundamentals of Jurisprudence, College of Judicial Studies and Regulations, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukkarramah, KSA

Emial: aamazam@uqu.edu.sa

Abstract:

This research deals with the collection, study, and comparison of the words of reasoning that were not mentioned by the majority of the scholars of fundamental Jurisprudence. They fall into three categories: letters, nouns, and phrases. The research begins by studying the letters: "kāf" (like), "an" (about), "ala" (on), "wāw" (and), "aw" (or), and "ka' anna" (as if). Then, the research touches on the nouns and phrases used for reasoning: the singular adverb, the adverb phrase, the figurative independent sentence, and requests. The linguistic as well as the terminological meanings of each word of reasoning is given, and an explanation of whether it is more likely to be useful

for reasoning or not, along with an explanation of its rank in terms of the strength of the reasoning is shown. Examples from the Holy Qur'an and the Sunnah of the Prophet (pbuh) were cited as well as from the language of the Arabs. Among the most important results is that scholars collected only the most common of such terminology in chapters on letters and analogy. In addition, the ranks of the words suitable for reasoning varied in strength, so each word has been placed in its appropriate rank.

Key Words: Terminology - Reasoning - Scholars Of Fundamentals Of Jurisprudence - Letters - Sentences - Figurative - Current - Imperative.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله على سابع نعمائه، حمداً كثيراً طيباً ملء أرضه وسمائه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له في ذاته ولا في أسمائه، شهادة موقن بلقائه، مؤمن بقضائه، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله خاتم أنبيائه، وصفوة أوليائه، صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه ما أقبل نجم بضيائه، وما اهتدى به في الظلمات تائه، أما بعد ..

فإن من المعلوم أن العلم بالأحكام الشرعية المستمد من الكتاب والسنة نصاً أو استنباطاً لا يتحقق إلا بالإمام بقواعد اللسان العربي؛ "إِنَّ الشَّرِيعَةَ عَرَبِيَّةٌ، وَلَنْ يُسْتَكِمَ الْمَرءُ خَلَالَ الْاسْتِقْلَالِ بِالنَّظَرِ فِي الشَّرِيعَةِ مَا لَمْ يَكُنْ رِيَانًا مِنَ النَّحْوِ وَالْلُّغَةِ"^(١)، فكان الوقوف على أغراض اللسان ومعانيه، وإدراك مقاصد الفاظه ومبانيه؛ شرطاً للنظر لا بد منه، وزاداً للناظر لا غنى عنه.

وإن من جملة علم تلك القواعد والمقاصد علم حروف المعاني الجامع لأنفاظها وأقسامها وشوادرها، الناظر في وجوه دلالاتها واستعمالاتها وما اختلف في دلالته منها.

من أجل ذلك اعتنى علماء اللغة بقيد وارده، وصيد شارد، مع سبر أغواره، وكشف أسراره، ومن بين أولئك العلماء من أفرده بالتصنيف، كأبي القاسم الزجاجي، وأبي الحسن الرمانى، وأبي جعفر المالقى، وأبي محمد المرادي.

(١) البرهان للجويني ٤٣ / ١

ثم جاء من بعد أهل اللغة علماء أصول الفقه فحدو حذوه ونسجوا على منوالهم، مفردین لذك باباً في مؤلفاتهم، ومضيغين إلى ما استفادوه منهم مزيد التحقيق والتدقيق.

ولما كان التعليل في الكلام هو أحد المعاني التي خصّص الواضع لها جملة من تلك الحروف، وكان القياس الفقهي القائم على التعليل هو أحد أهم المباحث الأصولية والأصول الاستدلالية الاجتهادية؛ اعنى الأصوليون بجمع هذه الجملة من الحروف في باب القياس، ضمن مسلكي التعليل بالنص والتعليق بالإيماء، مع بيان شواهدها ومراتبها في قوة الدلالة على التعليل، ملحقين بذلك صيغاً أخرى سبقت في اللغة لغرض التعليل، وربما ذكروا بعضًا من ذلك في باب معانى الحروف.

غير أن ما يلفت انتباه المتأمل في صنيع جمهرة الأصوليين هو استغفارهم بجمع الأكثر من الآفاظ في الموضعين عن استيفاء جميعها، دون بلوغ تمام الاستقصاء والاستيعاب، لما استعمل منها في هذا الباب.

وقد تنبأ العلامة اللغوي ابن فارس لخلوّ كلام الأصوليين في باب حروف المعاني من بعض الحروف، متسائلاً عن ال باعث لهم على ذلك، ومفصحاً عن مسلكه المستوعب بقوله: "رأيت أصحابنا الفقهاء يضمنون كتبهم في أصول الفقه حروفاً من حروف المعاني، وما أدرى ما الوجه في اختصاصهم إياها دون غيرها، فذكرت عامة حروف المعاني رسمًا واختصاراً" ^(١).

ولعل عذر الأصوليين في ترك الاستقصاء في حروف المعاني - ومنها حروف التعليل - أنها ليست في كثرة الاستعمال سواء، فقصرروا النظر على ما

(١) الصاحبي في فقه اللغة العربية ص ٨٧.

فشا في اللغة استعماله، على أن هذا وإن كان هو الغالب فيما قصدواه بالبحث منها إلا أن بعض ما أغفلوه أفضى استعمالاً من بعض ما ذكروه، كالتتعليق بالحال والجملة المستأنفة، وكذلك حرف الكاف، فإن وروده للتعليق كثير، كما قال ابن مالك^(١) ، وهذا بخلاف لفظ "الحكمة" الذي ذكره بعض الأصوليين، وكذلك لفظ "العلة كذا"^(٢) ؛ فإن الأول منهما نادر الوجود في كلام الشارع، ومنه قوله تعالى:

﴿ حِكْمَةٌ بَلِغَةٌ ﴾ [القمر / ٥] ، والثاني لا وجود له فيه^(٣) .

وكذلك فإن في بعض ما تركه الأصوليون من الآفاظ ما لا يعلم خلاف بين أهل اللغة في جواز التعليل به، مثل: حرف "عن"، بخلاف بعض ما ذكروه من ذلك، مثل: حرف "إن" وحرف "إذ"؛ فإنهم قد اختلفوا في إفادتهما للتعليق^(٤) .

من أجل ذلك عقدت العزم - مستعيناً بالله - على استقصاء ما لم يذكر من أدوات التعليل وصيغه في مظانها من تصانيف أصول الفقه المشهورة، وأعني

(١) شرح الكافية الشافية ٨١١/٢.

(٢) ينظر: المعتمد ٢٥٠/٢، والمستصفى ٣٠٨/١، وذكره الامدي في الإحکام ٢٥٢/٣ بلفظ "العلة كذا" ، وكذلك ابن السبكي في جمع الجوامع، ينظر مع شرحه تشنيف المسامع ٢٥٨/٣.

(٣) قال العطار في حاشيته على جمع الجوامع لابن السبكي ٣٠٦/٢: " قوله: (العلة كذا فلسبب كذا) تركهما ابن الحاجب لندرة وقوعهما في القرآن والسنة" ، وقال الشيخ عبد الرزاق عفيفي في تعليقه على الإحکام للأمدي ٢٥٢/٣: " هذا التعبير لم يرد في الكتاب ولا في السنة فهو مجرد فرض وتقدير".

(٤) ومن ذهب إلى أن "إن" لا تفيد التعليل المظفر التبريري، حيث قال في تبيين مخصوص ابن الخطيب ص ١٤٥: "والحق أن "إن" لتحقيق الفعل، وليس لها في التعليل حظ" ، وانظر الخلاف فيها وفي "إذ" في البحر المحيط ١٩٢/٥ ، ١٩٦/٥ .

بمظانها: ألفاظها المذكورة في بابي معاني الحروف والقياس، وذلك بالرجوع إلى كتب اللغة، ولا سيما الكتب التي اعنتت بجمع حروف المعاني وبيان دلالاتها؛ فإن أهل اللغة هم المرجع في هذا الباب، مُتَّبعاً كل لفظٍ منها بيان معانيه وأمثاله، ودراسة الخلاف فيما اختلف في إفادته التعليل منها، مع بيان مرتبة كل لفظٍ منها في التعليل، وهي خمس مراتب: أعلىها القطعي، ويليه الظني المتفق عليه، ثم الظني المختلف فيه مع رجحان إفادة التعليل بالوضع، ثم مع رجحانه بالسياق وقوة الكلام – والسياق أيضاً مراتب في القوة تبين بمقارنته ببعضه ببعض - ثم المختلف فيه مع رجحان عدم الإفادة، وجعلت البحث تحت عنوان:

صيغ التعليل التي لم يذكرها الأصوليون ” جمعاً ودراسة ”

ولا بد هنا من التنبيه إلى أن المقصود بكلمة "الأصوليين" في العنوان هم غالبيهم أو جُلُّهم لا جميعهم، ومن عَبَرَ بعموم النفي في هذا الموضوع من الأصوليين ابن السبكي، حيث قال: "ومن الحروف ما يستعمل في التعليل، وهو مشهورٌ فيه، ولم يذكره الأصوليون، نحو: إذ"^(١) ، وإذا ما تبيَّن لنا أن من الأصوليين قبله من نصٍ على إفادتها التعليل – كالاطوفي في شرح مختصر الروضة^(٢) – ظهر أن مقصوده جمهور الأصوليين أو غالبيهم لا جميعهم، على أنه ربما أراد جميعهم ولكنه لم يقف على كلام من صرّح بذلك.

(١) رفع الحاجب عن ابن الحاجب ٣١٥/٤.

(٢) حيث قال ١٤٦/١ ما نصه: "ثم إنها – يعني "إذ" – في عرف اللغة تستعمل في موضوع التعليل والدليل"، والطوفي توفي سنة ٧١٦، وابن السبكي ولد سنة ٧٢٨.

وبناءً على هذا سوف أتناول بمشيئة الله بالجمع والدراسة والتحقيق آفاظ التعليل التي لا أعلم أحداً من الأصوليين ذكرها في مظانها، معرضاً عمّا قد يذكره بعضهم منها في غير مظنته، كما أتناول بالبحث أيضاً ما لم يشتهر التعليل به بين الأصوليين، وهي الآفاظ التي لم يذكرها إلا الواحد أو الاثنان منهم دون جمهورهم وعامتهم، وما سوى ذلك مما لم يدخل في شرط البحث وحدوده نحو: أدوات الشرط ولعل وإن حتى والمفعول لأجله - فلم أدخله فيه.

هذا ولم أقف على دراسةٍ أصوليةٍ مستقلةٍ تُعني بجمع آفاظ التعليل التي لم يذكرها الأصوليون، إلا أنني أشاء إعداد هذا البحث وقفت على بحثٍ بعنوان: "حروف التعليل وألفاظه بين النحوين والأصوليين" لـباحث د. عبد الفتاح محفوظ، فوُجِدَتْ ما في بحثي موافقاً لبحثه في عدّ أكثر الآفاظ، ومفترقاً عنه في عدّ آفاظٍ آخر، هي الواو،^(١) والجملة المستأنفة البينية، والحال، وجواب الأمر، كما وقفت على بحثٍ آخر بعنوان "حروف التعليل عند النحوين والمفسرين" للباحث الأستاذ عmad علوان حسين، وهو بحثٌ لغويٌّ اقتصر فيه الباحث على دراسة حروف التعليل دون الجمل، هذا مع اختلاف هذا البحث عن سابقيه في مسلك الدراسة لمادة البحث من جهة التقسيم الموضوعي، ومن جهة التفصيل في بيان معاني آفاظ التعليل، وكذلك دراسة الخلاف فيما اختلف في إفادته منها، وبيان الراجح، ثم بيان رتبتها في قوة التعليل، مع العناية بالتمثيل لها من شواهد الوحي ولغة العرب حيث أمكن ذلك.

(١) نقل الباحث الفاضل عن الشوكاني نسبة القول بإفاده الواو للتعليق إلى أبي المعالي الجوني، وسيأتي إن شاء الله في المطلب الثاني من المبحث الأول تحقيق الكلام على هذه النسبة.

أهمية الموضوع وتكمّن أهمية موضوع البحث في أمرين:

الأول: إبرازه لأهمية فنون اللغة العربية وأبوابها وفقها في فهم علوم الشريعة عامة، وفي تكوين علم أصول الفقه وتمكين قواعده خاصة، وهذا ما سوف يلمسه القارئ وهو يرى الباحث لا يفتّأ يرجع إلى كتب اللغة وحروف المعاني ويترسّد منها في رحلة بحثه الأصولي، منذ أن وضع قدمه في ركب راحته .

الثاني: توسيع نطاق الاستنباط من النصوص بإضافة هذه الدراسة إلى باب مسالك العلة من أبواب دليل القياس الذي يعد أحد مصادر الاستدلال الكبرى، وأهم الأصول الفقهية الاجتهادية على الإطلاق.

وقد اقتضت فكرة البحث ومادته العلمية تقسيمه إلى **تمهيدٍ وفصلين**:
التمهيد: في بيان مسالك العلة، وما ذكره الأصوليون من ألفاظ التعليل
وما لم يذكروه إجمالاً

الفصل الأول: التعليل بالحروف، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: التعليل بحرف الكاف، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول: بيان معاني الكاف إجمالاً

المطلب الثاني: ذكر الخلاف في التعليل بها مع بيان الراجح

المطلب الثالث: بيان رتبتها في التعليل

المطلب الرابع: أمثلة التعليل بها

المبحث الثاني: التعليل بـ "عن"، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: بيان معاني "عن" إجمالاً

المطلب الثاني: بيان مرتبتها في التعليل

المطلب الثالث: أمثلة التعليل بها

المبحث الثالث: التعليل بالواو، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول : بيان معاني الواو إجمالاً

المطلب الثاني : ذكر الخلاف في التعليل بها مع بيان الراجح

المطلب الثالث : بيان مرتبتها في التعليل

المطلب الرابع: أمثلة التعليل بها

المبحث الرابع: التعليل بـ "أو"، وفيه مطلبان:

المطلب الأول : بيان معاني "أو" إجمالاً

المطلب الثاني : ذكر الخلاف في التعليل بها مع بيان الراجح

المبحث الخامس: التعليل بـ "كأنّ" ، وفيه مطلبان:

المطلب الأول : بيان معاني "كأن" إجمالاً

المطلب الثاني : ذكر الخلاف في التعليل بها مع بيان الراجح

المبحث السادس: التعليل بـ "على" ، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: بيان معاني "على" إجمالاً

المطلب الثاني: إفادة "على" التعليل، وبيان خلاف النحوين في ذلك

المطلب الثالث: بيان مرتبتها في التعليل

المطلب الرابع: أمثلة التعليل بها

الفصل الثاني: التعليل بالأسماء المفردة والجمل، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعليل بالحال المفردة، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريفها

المطلب الثاني: بيان إفادتها التعليل

المطلب الثالث: إهمال جمهور النحاة بيان إفادة الحال التعليل،

وبيان سببه

المطلب الرابع: بيان مرتبتها في التعليل

المطلب الخامس: أمثلة التعليل بها.

المبحث الثاني: التعليل بالجملة الحالية، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريفها

المطلب الثاني: بيان إفادتها التعليل

المطلب الثالث: بيان مرتبتها في التعليل

المطلب الرابع: أمثلة التعليل بها

المبحث الثالث: التعليل بالجملة المستأنفة البينية، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول : بيان معنى الجملة المستأنفة إجمالاً

المطلب الثاني: أقسام الجملة الاستئنافية البينية

المطلب الثالث: أغراض الجملة الاستئنافية البينية

المطلب الرابع: إفادة الجملة الاستئنافية البينية التعليل

المطلب الخامس: بيان مرتبتها في التعليل

المطلب السادس: أمثلة التعليل بها

المبحث الرابع: التعليل بجواب الأمر، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعریف جواب الأمر

المطلب الثاني: إفادة جواب الأمر التعليل

المطلب الثالث: مرتبة التعليل بجواب الأمر

المطلب الرابع: أمثلة التعليل بجواب الأمر

ثم ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.
هذا، وما كان في هذه الدراسة من صواب فمني ومن الله، وما كان فيها
من خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان، وأسأل الله تعالى أن يبارك
في هذا العمل، وأن ينفع به كاتبه والناظر فيه، إنه سميع قريب مجيب.

تمهيد

في بيان مسالك العلة، وما ذكره الأصوليون من الفاظ التعليل وما لم يذكروه بيان مسالك العلة إجمالاً

مسالك العلة^(١) : هي الطرق الدالة على علية الوصف للحكم، وعدتها عند الأصوليين عشرة هي: النص والإجماع والإيماء والمناسبة والشبه والسبير والدوران والطرد وتنقح المناط وإلغاء الفارق، وقد نظمها العلامة ابن أبي شريف في حاشيته على شرح المحنبي لجمع الجوامع وساقها مرتباً حسب الأقوى بقوله^(٢) :

مسالك علةٌ ربٌ فنصٌ .. فِإِجْمَاعٌ فِيْهِمَا فَسِيرٌ
مَنَاسِبَةٌ كَذَا شَبَهَ فَتَّوٌ .. لَهُ الدُورَانُ طَرَدٌ يَسْتَمِرُ
فَتَقْيِحُ الْمَنَاطِ فَأَلْغَى فِرْقَاً .. وَتَلَكَ لَمَنْ أَرَادَ الحَصْرَ عَشْرَ

بيان مسلك النص وصيغه عند الأصوليين :

المراد بمسالك النص عند الأصوليين: أن يذكر دليلاً من الكتاب أو السنة على التعليل بالوصف بلفظ موضوع له في اللغة من غير احتياج فيه إلى نظر واستدلال^(٣).

(١) ينظر الكلام على مسالكها في: اللمع ص ١١٠، المستصفى ٣٠٨/١، الإحکام للأمدي ٢٥١/٣، شرح مختصر الروضة ٣٥٦/٣، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ٤/٣١٢، جمع الجوامع بحاشية البناني ٢٦٢/٢.

(٢) حاشية ابن أبي شريف على شرح المحنبي على جمع الجوامع لوحة ٢٤٨/ب.

(٣) الإحکام في أصول الأحكام للأمدي ٣٥٢/٣.

في هذا المثلك جمع الأصوليون صيغ التعليل التي وردت في نصوص الشرع ولغة العرب، وقسموها إلى قسمين، قاطعٍ وظاهر: **فالقاطع**: هو ما لا يحتمل غير العلية، مثل: العلة كذا، والسبب كذا، ومن أجل كذا، وكيف، وإنْ.

والظاهر: هو ما يحتملها احتمالاً راجحاً، مثل: اللام ظاهرةً ومقدّرةً، والباء، وإنْ، والفاء^(١).

ما ذكره الأصوليون من الفاظ التعليل وما لم يذكروه إجمالاً:

اعتنى الأصوليون في باب القياس بجمع الفاظ التعليل الواردة في نصوص الشرع شواهد العربية، غير أن هذا الجمع اقتصر في الغالب على ما اشتهر التعليل به، كاللام والباء والفاء، مضيغين إلى هذا الفاظاً أخرى، نحو: إنْ ولعلَ ومن والمفعول لأجله.

لكن ثمتَ الفاظاً أخرى من الفاظ التعليل لم يستوعبها الجمع عند جمهورهم، فلا تجد لها ذكراً إلا عند القلة منهم، كالواحد والاثنين، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الحروف، وهي: الكاف وعن وعلى وكأنَّ والواو وأو.

القسم الثاني: الأسماء، وهي الحال المفردة.

(١) اختلف الأصوليون في الفاء، فمنهم من ألحقها بمسلك النص، وهي طريقة ابن الحاجب وابن السبكي، ومنهم من ألحقها بمسلك الإيماء، وهي طريقة الرازبي والأمدي، ينظر: المحسوب ١٣٩/٥، الإحکام ٢٥٤/٣، مختصر ابن الحاجب مع شرحه رفع الحاجب ٣١٦/٤، جمع الجواب مع حاشية البناني ٢٦٤/٢.

القسم الثالث: الجمل، وهي الجملة المستأنفة والجملة الحالية وجملة الطلب.

والفاظ كل قسمٍ من هذه الأقسام هو موضوع هذه الدراسة، على ما سيأتي بسطه في أثناء مباحثها إن شاء الله تعالى.

الفصل الأول

التعليق بالحروف

وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول

التعليق بحرف الكاف

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول

معاني الكاف إجمالاً

استعملت العرب الكاف المفردة للدلالة على عدة معانٍ^(١) ، وبيان ذلك أنها تأتي تارةً جارّةً وتارةً غير جارة، والجارة على نوعين: حرفٌ واسمٌ، فالحرف له خمسة معانٍ:

الأول: التشبيه، نحو: زيدٌ كالأسد .

الثاني: التعليل، وسيأتي ذكر أمثلته وبيان الخلاف فيه في المطلب التالي إن شاء الله .

الثالث: الاستعلاء، ذكره الكوفيون، ومثاله: ما حكي عن بعضهم أنه لما قيل له: كيف أصبحت؟ قال: كخير، أي: على خير، وقيل: هي هنا للتتشبيه على حذف مضافٍ، أي: كصاحب خير .

(١) تنظر مع بسطها وتفصيلها في: "معنى اللبيب" لأبن هشام ص ٢٣٣، وينظر أيضاً: "رصف المبني" ص ٢٧٢، الجنى الداني" ص ٧٨.

الرابع: المبادرة، وذلك إذا اتصلت بـ"ما"، نحو: سُلِّمَ كَمَا تَدْخُلُ، وَصَلَّى كَمَا يَدْخُلُ الْوَقْتَ .

الخامس: التوكيد، وهي الزائدة، نحو قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى / ۱۱] ، قال الأكثرون: ليس مثله شيء .
وأما الكاف الاسمية فمرادفة لـ"مثل"، ولا تقع عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة، كقول الشاعر:
يضحكن عن كالبرد المُنْهَمْ
وأما الكاف غير الجارة فنوعان:

الأول: المضمر المنصوب وال مجرور، قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَّ﴾ [الضحى / ۳] .

الثاني: حرف معنى لا محل له، ومعناه الخطاب، وهي اللاحقة لاسم الإشارة، نحو: "ذلك"، ولبعض أسماء الأفعال، نحو: "رويدك".

المطلب الثاني

الخلاف في التعليل بالكاف مع بيان الراجح

اختلف أهل اللغة في إفاده الكاف التعليل على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها لا تفيده مطلقاً، أي: لا في المجردة، نحو قوله تعالى:

﴿وَتِكَانَةُ لَا يُفْلِحُ الْكَفَرُونَ﴾ [القصص / ٨٢]، ولا في المقرونة بـ"ما" الزائدة، نحو قولهم: "كما أنه لا يعلم فتجاوز عنه"، ولا في المقرونة بـ"ما" المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَنذِلُ عَلَيْهِمْ مِّا يَنْتَنِي وَيُزَكِّيَهُمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَبَ وَالْحِكْمَةَ وَيَعْلَمُهُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة / ١٥١]، قوله: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَنَاكُمْ﴾ [البقرة / ١٩٨]، وهذا المذهب حكاه ابن هشام الأنصاري النحوي عن الأكثرين^(١).

القول الثاني: أنها تفيده مطلقاً، وهو قول الأخفش^(٢)، واختاره ابن مالك الأندلسي النحوي، حيث قال في ألفيته:

شَبَّهْ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ . . . يُغَنِّي وَزَانِدَ اِلْتَوْكِيدَ وَرَدَ^(٣)

وجزم بهذا المذهب ابن هشام، ونسبة إلى قومٍ، ولم يسمّهم.

(١) مغني اللبيب ص ٢٣٤ .

(٢) حكا عنه المرادي في الجنى الداني ص ٨٤ .

(٣) ألفية ابن مالك ص ٢٦ ، وقد سبق النقل عنه ص ٤ أنه قال: "ورودها للتعليق كثير".

القول الثالث: أنه إن كانت الكاف مكفوفة بـ "ما"؛ جاز أن تكون للتعليق، وإنما فلا، وهذا الرأي حكاه ابن هشام عن بعض أهل اللغة ولم يسمهم^(١)، وهو الذي يشعر به كلام ابن مالك في "تسهيل الفوائد"^(٢).

والراجح من هذه المذاهب هو المذهب الثاني، وهو أنها قد تأتي للتعليق؛ وذلك لشبهها في المعنى بـ "كي" التعليلية الناصبة، ذكر هذا ابن مالك مستدلاً عليه بنصب الفعل بها في قول الشاعر:

وطرفاك إما جئتنا فاحبسنَه .. كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر^(٣)
وأما الاعتراض على الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا
هَذَنِّكُم﴾ بأن الكاف للتشبيه لا للتعليق؛ لأنه من وضع الخاص موضع العام؛
إذ الذكر والهدایة يشتراكان في أمر واحد، وهو الإحسان، فهو بمنزلة قوله عز
وجل: ﴿وَأَحِسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص / ٧٧]، والكاف فيه للتشبيه،
ثم عدل عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب^(٤)؛ فجوابه من وجهين:

(١) مغني اللبيب ص ٤٣٤.

(٢) تسهيل الفوائد ص ١٤٧.

(٣) نقل هذا التوجيه عن ابن مالك ابن هشام في "مغني اللبيب" ص ٢٣٥، ثم قال: "وزعم أبو محمد الأسود في كتابه المسمى "تزهه الأديب" أن أبا علي - يعني: الفارسي - حرّف هذا البيت وأن الصواب فيه:

إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا .. لكي يحسبوا .. البيت

(٤) ذكر هذا الاعتراض ابن هشام في "مغني اللبيب" ص ٤٣٤، ولم يجب عنه.

الأول: عدم تسليم أن الكاف في قوله: "كما أحسن الله إليك" صريحة في التشبيه، بل يحتمل أن يراد بها التعليل كذلك، وممن ذكر هذا الاحتمال أبو حيyan الأندلسى المفسر النحوي في موضعين من تفسيره^(١).

الثاني: أنه لو سلم أن الكاف في آية القصص لا تحتمل التعليل؛ لم يلزم منه أن يجعل للتشبيه في آية البقرة؛ لفرق الحاصل بينهما؛ إذ مشابهة الإحسان لإنحسان ظاهرة لا تحتاج إلى تقدير، بخلاف مشابهة الذكر للهداية؛ فإنه لا يتبيّن وجه الشبه بينهما إلا بتقدير الوجه الذي ذكروه، وما لا يحتاج إلى تقدير أظهر مما يحتاج إليه^(٢) ، فلا يصح قياسه عليه.

المطلب الثالث

في بيان رتبتها في التعليل

تبينَ ما سبق أن الكاف في اللغة جاءت على عدّة معانٍ سوى التعليل، وعلى هذا فلا تكون قطعية الدلالة على التعليل، كما سبق بيان الخلاف في إفادتها للتعليق بين اللغويين؛ وبناءً على هذين الأمرين تكون دلالتها على التعليل دلالة ظنية مختلّاً فيها، لكنها دلالة وضعية راجحة؛ لقوة الأدلة الدالة على ذلك، على ما سبق بيانه وترجيحه.

(١) البحر المحيط ٧٢٤/٢، ٣٢٦/٨.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/١٤٠.

المطلب الرابع

أمثلة التعليل بالكاف

مضى في المطلب الثاني ذكر بعض أمثلة التعليل بالكاف من القرآن الكريم، وسأورد في هذا المطلب مزيداً من الأمثلة من القرآن والسنة ولغة العرب:

المثال الأول: قال الله تعالى: ﴿إِنْ خَفْتُمْ فِرَجًا أَوْ رَجَبًا فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلِمْتُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة / ٢٣٩]، المعنى: فاذكروا الله لأنه علمكم ما لم تكونوا تعلمون.

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلِمَ اللَّهُ﴾ [البقرة / ٢٨٢] ^(١).

المثال الثالث: قول رسول الله ﷺ: (ملأ الله قبورهم وبيوتهم ناراً كما شغلونا عن صلاة الوسطى حتى غابت الشمس) رواه أحمد والبخاري والترمذى بهذا اللفظ ^(٢) ، ورواه الجماعة بنحوه، والمعنى: ملأ الله قبورهم وبيوتهم ناراً بما شغلونا عن صلاة الوسطى، وإنما تكون الكاف هنا للتشبيه لو قال: شغلهم الله كما شغلونا، وما يؤكّد قصد التعليل بالكاف ما ورد في البخاري بلفظ: (ملأ الله بيوتهم وقبورهم ناراً، شغلونا عن الصلاة الوسطى)، ومسلم بلفظ: (شغلونا عن الصلاة الوسطى، صلاة العصر، ملأ الله بيوتهم وقبورهم ناراً) ^(٣)؛ فإن فيه

(١) ينظر في هذا المثال والذي قبله: البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي / ٢ / ٥٥١.

(٢) صحيح البخاري (٤١١)، مسنّ أحمد (٥٩١)، سنن الترمذى (٢٩٨٤) .

(٣) صحيح البخاري (٢٩٣١)، وصحيح مسلم (٦٢٧ ، ٦٢٨) .

ترتيب الدعاء بتعذيبهم على شغفهم النبي ﷺ والمؤمنين عن الصلاة، وهذا الترتيب يشعر بالعلية، ولهذا كان حمل الكاف هنا على معنى التعليل أولى من قول من حملها من الشراح على التشبيه بقوله: "وجه التشبيه اشتغالهم بالنار مستوجب لاشتغالهم عن جميع المحبوبات فكانه قال: شغفهم الله عنها كما شغلونا عنها"^(١)؛ فإنه لا شاهد له من ألفاظ الحديث، وكذلك فإن المشبه – وهو شغل الله لهم عن المحبوبات – لم يذكر في ألفاظ الحديث، فتأويل الشارح ملء قبورهم وبيوتهم ناراً بشغفهم عن محبوباتهم تأويلٌ متكلّفٌ مخالف للظاهر لا يلغاً إليه إلا لضرورة، ولا ضرورة هنا.

المثال الرابع: حكى سيبويه عن العرب قولهم: "كما أنه لا يعلم ذلك فتجاور الله عنه"، نقل هذا عنه ابن مالك ثم قال: "والتقدير: لأنه لا يعلم فتجاور الله عنه، وما زائدة"^(٢).

(١) هو أبو محمد العيني في شرحه: عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٢٣/١٩.

(٢) شرح الكافية ٢/١٢، وينظر أيضاً: الجنى الداني ص ٤٨، وينظر الكتاب لسيبوه ٣/٤٠.

المبحث الثاني

التعليق بـ "عن"

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول

معاني "عن" إجمالاً

تأتي "عن" على ثلاثة أوجه^(١) :

* أحدها: أن تكون حرفًا جارًّا، ولها على هذا الوجه عشرة معانٍ:
أحدُها: المجاوزة، نحو: سافرت عن البلد ورغبت عن كذا ورميت السهم
عن القوس.

الثاني: البدل، نحو قول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا يَجِزُّي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيئًا﴾ [البقرة / ٤٨].

الثالث: الاستعلاء، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَبَخَّلْ فَإِنَّمَا يَبَخَّلْ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [محمد / ٣٨]، وقول ذي الأصبع:
لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب .. عنِي ولا أنت دِيَانِي فتخزوني
أي الله در ابن عمك لا أفضلت في حسب علي ولا أنت مالكي فتسوسي.

(١) تنظر هذه الأوجه في: مغني اللبيب ص ١٩٦، رصف المباني ص ٤٢٩، الجنى الداني ص ٢٤٢.

الرابع: التعليل، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ أَسْتَغْفَارُ لِبْرَاهِيمَ لِأَيِّهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِبَّاهُ﴾ [التوبه / ١١٤]، وسيأتي باقي أمثلته في المطلب الثالث إن شاء الله.

الخامس: أن تكون مرادفة " بعد " نحو: ﴿لَرَكِبُنَ طَبَقَ عَنْ طَبَقِي﴾ [الأشفاق / ١٩]، أي: حالة بعد حالة.

السادس: الظرفية، كقول الشاعر:
واسِ سراةِ الحيِ حيَثْ لقيَتْهُمْ . . ولا تُك عن حملِ الرباعَةِ وانيَا

لأن " وني " لا يتعدى إلا بـ " في "، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا نَنْيَا فِي ذِكْرِي﴾ [اطه / ٤٢].

السابع: مرادفة " من "، نحو قول الله سبحانه: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ تَنْقِيلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ [الأحقاف / ١٦]، بدليل: ﴿فَنُقِيلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُنَقِّيلْ مِنْ أَلَّا خَرَ﴾ [المائدة / ٢٧].

الثامن: مرادفة الباء، نحو: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهُوَى﴾ [النجم / ٣]، لكن قال ابن هشام: " والظاهر أنها على حقيقتها، وأن المعنى: وما يصدر قوله عن هوى "، وعلى هذا فال الأولى التمثيل بما مثل به المالقي، وهو قول امرئ القيس:
تصُدُّ وتبدِي عن أَسْيَلِ وَتَقِيٍ . . بنازرةٍ مِنْ وحشٍ وجِرَةٍ مَطْفَلٍ

القاسع: الاستعانة، قاله ابن مالك ومثله بـ "رميت عن القوس"؛ لأنهم يقولون أيضاً: "رميت بالقوس".

العاشر: أن تكون زائدة للتعويض من أخرى ممحوقة، كقول الشاعر:
أتجزع أن نفس أتاهَا حمامها .. فهلا التي عن بين جنبيك تدفع
أراد: فهلا تدفع عن التي بين جنبيك، فحذفت "عن" من أول الموصول وزيادة
بعد ذلك.

* **الوجه الثاني:** أن تكون حرفاً مصدرياً، وذلك أنبني تميم يقولون في
نحو: أعجبني أن تفعل: عن تفعل، قال ذو الرمة:
أعن ترسمت من خرقاء منزلة .. ماء الصباية من عينيك مسجوم
وكذا يفعلون في أن المشددة فيقولون: أشهد عن محمداً رسول الله، وتسمى
عنعة تميم.

* **الوجه الثالث:** أن تكون اسمًا بمعنى جانب، وذلك يتعين في ثلاثة مواضع:
أحددها: أن يدخل عليها "من"، وهو كثيرٌ ، كقول الشاعر:
فلقد أرانِي للرماح دريئَة .. من عن يميني مرة وأمامي
الثاني: أن يدخل عليها "على"، وذلك نادرٌ، والمحفوظ منه بيت واحد، وهو
قوله:

..... على عن يميني مرّ الطير سُنّا

الثالث: أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمعنى واحد، قاله
الأخفش، وذلك كقول أمرئ القيس:

..... ودع عنك نهبا صيح في حجراته ..

وذهب ابن هشام إلى أنها ليست هنا اسماءً، مستدلاً بأنه لا يصح حلول الجانب محلها.

المطلب الثاني

في بيان رتبتها في التعليل

تبين مما سبق أن الحرف "عن" وإن أفاد التعليل إلا أن إفادته له لا تتحصر فيه، بل هو حرف دالٌ على معانٍ عدّة ثابتة له غير التعليل، لكن إفادته للتعليق مما لم يعلم فيه خلاف بين الأصوليين واللغويين، فكانت رتبته في التعليل رتبة المظنون المتفق عليه.

المطلب الثالث

أمثلة التعليل بـ "عن"

المثال الأول: قول الله تعالى: ﴿قَالُوا يَهُودٌ مَاجْتَنَبُوا بَيْنَهُمْ وَمَا نَحْنُ بِسَارِكِيَّةٍ إِلَّا هُنَّا عَنْ قَوْلِكَ﴾ [هود / ٥٣]، قال ابن عطية: "أي لا يكون قوله سبب تركنا"^(١).

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنَزَّفُونَ﴾ [الصفات / ٧٤]؛ قال القرطبي: "أي: لا تذهب عقولهم بشربها"^(٢).

(١) المحرر الوجيز ١٨١/٣، وانظر: البحر المحيط لأبي حيان ٦/٦٦٧.

(٢) تفسير القرطبي ١٥ / ٧٨، وانظر: تفسير ابن جرير ٢١/٣٩.

المثال الثالث: قوله عز وجل: ﴿لَا يُصَدِّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ﴾ [الواقعة / ١٩]، قال الزمخشري: " (لا يُصدِّعُونَ عنْهَا) : أي: بسببها"^(١)

المثال الرابع: قوله: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْمُوَعَّدِ﴾ [النجم: ٣]، قال ابن عطيّة: "ليس يستكلم عن هواه، أي بهواه وشهوته"^(٢).

(١) الكشاف ٤/٤٦٠.
(٢) المحرر الوجيز ٥/١٩٦.

المبحث الثالث

التعليق بالواو

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول

معاني الواو

الواو في اللغة ذات معانٍ أهمها^(١) :

المعنى الأول: العطف، وهو الأصل فيها^(٢) ، ومعناه مطلق الجمع، وهو مذهب جمهور النحويين، خلافاً لشعلب وقطربي، فتعطف الشيء على مصاحبه، كقوله تعالى: ﴿فَابْيَهِنَّهُ وَأَصْحَبَ الْسَّفِينَة﴾ [العنكبوت / ١٥] ، وعلى سابقه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [ال الحديد / ٢٦] ، وعلى لاحقه، نحو:

﴿كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الشورى / ٣].

المعنى الثاني: أن تكون بمعنى لام التعليل، ذكره بعض أهل اللغة، وسيأتي التمثليل لذلك وبيان الخلاف فيه.

المعنى الثالث: واو القسم، كقوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ﴾ [العصر / ١].

(١) ينظر: مغني اللبيب ص ٤٦٣، رصف المبني ص ٤٧٣، الجنى الداني ص ١٥٣.

(٢) شرح قطر الندى ص ٢٣٤.

المعنى الرابع: واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية، وقدرها النحويون
بـ "إذ" ، قوله تعالى: ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَكُونُونَ عَلَىٰ أَحَدٍ وَالرَّسُولُ
يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَكُمْ﴾ [آل عمران / ١٥٣].

المعنى الخامس: واو المفعول معه، قوله سبحانه: ﴿فَاجْمِعُوهُ أَنْتُمْ
وَشُرَكَاءُكُمْ﴾ [يونس / ٧١].

المعنى السادس: واو الاستئناف، قوله تعالى: ﴿لِنَبِّئَنَّ لَكُمْ وَنُقْرِنَّ فِي الْأَرْجَامِ
مَا دَشَأْنَا إِلَيْكُمْ أَجَلٌ مُسَمٌ﴾ [الحج / ٥].

المعنى السابع: واو ربّ، قول الشاعر:
.....
وليل كموح البحر أرخي سدوله ..

ذهب المبرّد والковيرون إلى أنها حرف جرٌّ نبيتها عن "ربّ" ، وأن الجر بها
لا بـ "رب" الممحوفة، قال ابن هشام: "وال الصحيح أنها واو العطف، وأن الجر برب
محوفة" ^(١).

المعنى الثامن: الواو بمعنى "او" ، قوله تعالى: ﴿فَإِنَّكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ
النِّسَاءِ مَتَّيْ وَثُلَّتَ وَرِبَّعَ﴾ [النساء / ٣] ، وهذا على مذهب الكوفيين؛ لأن الواو
لا تأتي بمعنى "او" عند البصريين ^(٢).

(١) مغني اللبيب ص ٤٧٣.

(٢) البحر المحيط في التفسير ٢٦٨/٢.

المطلب الثاني

الخلاف في إفادة الواو التعليل وبيان الراجح

ذهب بعض أهل اللغة إلى أن الواو قد تأتي بمعنى لام التعليل، وممن صرخ بهذا أبو عبد الرحمن إسماعيل بن أحمد الحيري، شيخ الخطيب البغدادي^(١) ، حيث قال: "باب الواو المفردة: على سبعة وعشرين وجهًا .. والخامس والعشرون: بمعنى اللام، قوله: ﴿وَتُمْكِنُ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَنَ وَجُنُودَهُمَا مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ﴾ [القصص / ٦]، معناه: لترى فرعون وهامان وجنودهما^(٢) ، والظاهر أن الواو هنا هي واو العطف، والمعنى: ونريد أن نمن على الذين استضعفوا وأن نمكّن لهم وأن نري فرعون .. ، وعزا ابن هشام هذا المذهب إلى الخازنجي البستي، وذكر أنه حمل عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة في آيات من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿أَوْ يُوْقَهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ ﴾٣٥﴿ وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يَجْدِلُونَ فِيَءَاءِيَنَّا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾ [الشورى / ٣٤، ٣٥]، ثم قال ابن هشام: "والصواب أن الواو فيهن المعية"^(٣) .

والذي يترجح عند مقيد البحث أن الواو لم توضع للتعليق، ولكنها قد تشعر به إذا كان المعطوف بها صالحًا لعلية المعطوف عليه، فيكون التعليل مستفاداً من

(١) تنظر ترجمته في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٣١٧/٧.

(٢) وجوه القرآن للحيري ص ٥٨٠.

(٣) مغني اللبيب ص ٤٦٩.

المجموع من الواو وسياق الكلام وقوته لا من الوضع، والدليل على إشعار الواو بالتعليق بالشرط السابق قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فَشَلْتُمْ وَتَنَزَّعُتُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ [آل عمران / ١٥٢]؛ فإن التنازع علة الفشل، وقد عطف عليه بالواو، فكان المعنى -والله أعلم- حتى إذا فشلتكم لتنازعكم، أي: تنازعتم ففشلتم، ويشهد لهذا التأويل ما ورد صريحاً في القرآن أيضاً من تعليل الفشل بالتنازع، وهو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنَزَّعُو فَنَفَشَلُوا ﴾ [الأفال / ٤٦]، فجعل الفشل أثر التنازع و نتيجته لترتيبه عليه بفاء السبيبة؛ ولهذا قال أبو حيان في تفسيره: "والأشهر أن يكون (فتفشلوا) جواباً للنهي، فهو منصوب، ولذلك عطف عليه منصوب؛ لأن ذلك يتسبب عن التنازع الفشل، وهو الخور والجبن عن لقاء العدو"^(١)، وقوله: "ولذلك عطف عليه منصوب" يعني قوله تعالى بعده: ﴿ وَتَدَهَّبَ رِيحُكُمْ ﴾ .

وممن صرَّح بسببية التنازع للفشل الحافظ ابن كثير في تفسيره حيث قال: "ولا يتنازعوا فيما بينهم أيضاً فيختلفوا فيكون سبباً لخاذهم وفشلهم"^(٢). وقد أشار سيبويه -إمام النحو- إلى خروجها عن معناها الأصلي الذي هو إرادة الجمع إلى قصد التعليل، وذلك في نحو قول القائل: زرنـي وأزورـك، حيث قال: "ولم تُرِدْ أن تقول: لتجتمع منك الزيارة وأن أزورـك .. ولكنه أراد أن يقول:

(١) البحر المحيط .٣٣٢/٥

(٢) تفسير القرآن العظيم .٤/٧٠.

زيارتكم واجبة على كل حال؛ فلتكن منك زيارة^(١) ، والمعنى: لتكن منك زيارة؛ لأن زيارتي إليك واجبة، فكانه قال: زرني لأنني أزورك، ثم استشهد بقول الأعشى: فقلت أدعى وأدعوا إنْ أندى .. لصوتِ أن ينادي داعيَان

ومما يجدر التنبيه عليه هنا أن العلامة الشوكاني قد ذكر أن أبا المعالي الجوني عَدَ من حروف التعليل الواو^(٢) ، وقد رجعت إلى كتبه المطبوعة في أصول الفقه فلم أقف على هذا النقل عنه، فلعله في كتاب له آخر، نعم، نقل في "البرهان" عن سيبويه أنها تأتي بمعنى "إذ"، لكن ليس مراده أنها بمعناها الذي ذكره بعض أهل اللغة من إفاده التعليل، بل جعلها بمعناها في الحالية؛ وللهذا قال: "وهي التي تسمى واو الحال"^(٣) .

المطلب الثالث

بيان رتبتها في التعليل

دلالة الواو على التعليل دلالة ظنية مختلف فيها؛ إذ تدل على عدة معانٍ غير التعليل، بل دلالتها على بعضها كالعاطف - أظهر وأقوى بكثير من دلالتها على معنى التعليل، هذا مع الخلاف في إفادتها التعليل، لكنها دلالة راجحة، لما سبق بيانه من الدليل، بيد أنها لا تدل إلا بالمجموع من العطف وقوية الكلام، فهي دلالة سياسية لا وضعية.

(١) الكتاب ٤٥/٣.

(٢) إرشاد الفحول ١٢١/٢، وينظر أيضاً في النقل عنه: حروف التعليل وألفاظه بين النحوين والأصوليين ص ٢٩.

(٣) البرهان ٥١/١.

المطلب الرابع

أمثلة التعليل بالواو

المثال الأول: قول الباري تبارك اسمه: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلِكَةَ أَسْجُدْنَا لِلْأَدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبْنَى وَاسْتَكَبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَفِيرِينَ﴾ [البقرة / ٣٤]، عطف "استكبر" على "أبى"، ومقتضى الحال أنه استكبار فأبى، فيكون المعنى: أبى لأنه استكبار؛ فكان فيه إشعاراً بأن استكباره هو سبب إبائه، ويؤيد قصد الإشارة إلى عليه الاستكبار للإباء في الآية التصريح بها في مواضع أخرى، منها أنه تعالى لما سأله - وهو أعلم - عن سبب امتناعه عن السجود لآدم عليه السلام؛ أجاب بأن السبب هو تكبره عليه، حيث قال: أنا خير منه، قال تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَا تَسْجُدَ إِذْ أَمْرَتَكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف / ١٢]، وقال سبحانه: ﴿قَالَ إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي أَسْتَكَبْرَتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [ص / ٧٥]، فكان إبليس قال: لم أسجد له لأنى خير منه، والسؤال المقدّر في الجواب يكون علةً له بطريق الإيماء^(١).

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُونَا إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة / ٢٢]، فيه عطف المغفرة على الجنة بالواو، مما يشعر بعلية المعطوف للمعطوف عليه؛ فإن المغفرة سبب دخول الجنة، كما في قوله: ﴿لِلَّذِينَ آتَقْنَا عِنْدَ

(١) نهاية السول ٤/٧٠.

رَبِّهِمْ جَنَّتُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَرُ خَلِيلِينَ فِيهَا ﴿١٥﴾ [آل عمران / ١٥]، ثم ذكر جملةً من أعمالهم الصالحة التي دخلوا بها الجن ومنها الاستغفار فقال سبحانه: ﴿الَّذِينَ يَعْثُلُونَ رِيشَ إِنْسَانًا أَمْكَانًا فَاعْفُرْنَا ذُنُوبَكُمْ وَقِنَاعَدَابَ النَّارِ ﴾١٦﴿الَّذِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَادِرِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ ﴾[آل عمران / ١٦، ١٧].

المثال الثالث: قوله عز وجل: ﴿فَامَّا الَّذِينَ اَمْنَوْا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخَلُهُمْ فِي رَحْمَةِ مِنْهُ وَفَضْلِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صَرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [النساء / ١٧٥]، فإن المعطوف بالواو، وهو الهدایة، على دخول الرحمة التي هي هنا الجنة، كما في قوله سبحانه: ﴿وَامَّا الَّذِينَ آتَيْصَتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَلِيلُوْنَ﴾ [آل عمران / ١٠٧].

المبحث الرابع التعليق بـ "أو"

وفيه مطلبان :

المطلب الأول

معاني "أو"

تأتي "أو" في اللغة على عدة معانٍ^(١) :

الأول: الشك، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا لِئَنْ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾

[الكهف / ١٩].

الثاني: الإبهام، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَرْسَيْنَاكُمْ لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ

مُبِينٍ﴾ [سبأ / ٢٤].

الثالث: التخيير، كقوله سبحانه: ﴿فَنَّكَانَ مِنْكُمْ تَرِيظًا أَوْ يَهْدِي إِذَى مِنْ رَأْسِهِ فَغَنِيَّهُ مَنْ صَيَّمَ أَوْ صَدَقَةً أَوْ شُكُوكًا﴾ [البقرة / ١٩٦].

الرابع: الجمع المطلق كالواو، كقوله: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ إِنَّمَا أَوْ كُنُورًا﴾ [الإنسان / ٢٤].

الخامس: الإضراب كـ "بل"، قال تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَّتْحُ الْبَصَرُ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل / ٧٧].

(١) تنظر في هذه المعاني ما عدا العاشر منها مغني التبیب ص ٨٧، رصف المباني ص ٢١٠، الجنى الداني ص ٢٢٧.

السادس: التقسيم، كقوله عز وجل: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَأَللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا﴾ [النساء/١٣٥].

السابع: أن تكون بمعنى "إلا" في الاستثناء، فينتصب المضارع بعدها بـ"أن" المضمرة، ومنه قول الشاعر:
وكنت إذا غمت قناعة قوم .. سرت كعوبها أو تستقيما

الثامن: أن تكون بمعنى "إلى"، كقول الشاعر:
لأستهلنَ الصعب أو أدركَ المنى .. فما انقادت الآمال إلا لصابر

التاسع: الشرطية، كقولهم: "لأضربني عاش أو مات"، أي: إن عاش بعد الضرب وإن مات.

العاشر: التعليل، وسيأتي بيانه مع أمثلته ومن ذهب إليه في المطلب التالي
إن شاء الله.

المطلب الثاني

إفادة "أو" التعليل

لم أقف على إفادة "أو" معنى التعليل إلا عند أبي حيان الأندلسى النحوى في نحو: لازمنك أو تقضيني حقى، ونقله الصبان عن الأشمونى في شرحه لتوضيح ابن هشام الذى يسمى: "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك".
قال أبو حيان: "فحوى: لازمنك أو تقضيني حقى، يصلح للتعليق، ولغاية، وللاستثناء من الأزمان"^(١).

وقال الصبان في شرح قول الأشمونى: "حوى: لازمنك أو تقضيني حقى: لا يتعين في هذا المثال تقدير "حتى" بل هو صالح للتقديرات الثلاثة: التعليل والغاية والاستثناء من الأزمان، كما قاله الشارح في شرحه على التوضيح، قال: ويتعين الأول في نحو: لأطيعن الله أو يغفر لي، والثاني في نحو: لأنظرنه أو يحيء، والثالث في نحو: لأقتلن الكافر أو يسلم ا. هـ. وقد يقال: لأنظرنه أو يحيء: صالح للاستثناء فتأمل، وأما لاستسهلن إلخ فصالح للتعليق والغاية"^(٢).

والذى يتوجه لدى الباحث عدم ظهور معنى التعليل في الأمثلة الثلاثة التي ذكرها الأشمونى؛ وذلك لاحتمال المعنيين الآخرين له -وهما الاستثناء والغاية أو أحدهما- في كل مثال منها، مع عدم المرجح لمعنى التعليل على غيره، وما ذكره الصبان من عدم تعين معنى التعليل في المثالين الثاني والثالث دون الأول جارياً في المثال الأول؛ إذ يتحمل الغاية كما يتحمل التعليل؛ وأما ما ذهبا إليه من تعين التعليل في المثال الأول فيه نظر من ثلاثة وجوه:

(١) اتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ص ١٦٨٠ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣٤٢ / ٣

الوجه الأول: أن المانع عنهم من تقدير الغاية - وهو بطلان المفهوم منها، وهو: "إِنْذَا غَفِرْ لَيْ تَرَكْ طَاعَتَهُ" - مانع أيضاً على تقدير التعليل الذي أجزاؤه؛ لبطلان مفهوم العلة؛ إذ التقدير: "إِنْ لَمْ يَغْفِرْ لَيْ تَرَكْ طَاعَتَهُ"؛ فإن المعلول - وهو الطاعة - وجوده مترب على وجود العلة - وهي المغفرة -، فيفهم منه انتفاء الطاعة لانتفاء المغفرة.

الوجه الثاني: أن إعمال مفهوم الغاية عند من يحتاج به من الأصوليين مشروط بعدم مصاداته لنصٍ صريح^(١) ، كما هو شرط في سائر المفهومات، وه هنا يوجد أصل صريح قاطع يبطل العمل بمفهوم الغاية، وهو أن طاعة الله واجبةٌ على العبد حتى الموت، علم أنه غفر له أو لم يغفر له، أو لم يعلم ذلك.

الوجه الثالث: أن إعمال مفهوم الغاية في المثال يصاده أيضاً العرف اللغوي؛ فإن من يتكلم بهذا لا يقصد إعمال المفهوم المخالف قطعاً، ولا يخطر له ببال، بل لا يريد إلا المغفرة، ولهذا لا يفعل إلا سببها، وهو الطاعة.

وقد ذكر سيبويه أن ما انتصب بعد "أو" هو بمعنى: "إلا أن"، ولم يذكر فيه معنى آخر غير الاستثناء، ثم ذكر قول القائل: "لأنزمنت أو تقضيني"، وقال: "المعنى: لأنزمنت إلا أن تقضيني"^(٢) .

إذا تقرر عدم صلاحية "أو" للتعليق في الأمثلة السابقة مع احتماله، وذلك لعدم ظهوره واستقلاله؛ تبيّن عدم صلاحيتها للتعليق في غيرها من باب أولى؛ لعدم احتمالها فيه، والله أعلم.

(١) ينظر: البحر المحيط للزرκشي ١٣٩/٥.

(٢) الكتاب ٤٧/٣.

المبحث الخامس التعليق بـ "كأن"

وفيه مطلبان :

المطلب الأول

معاني كأن

ذكر أهل اللغة لهذا الحرف أربعة معانٍ^(١) :

المعنى الأول: التشبيه، وهذا المعنى لها متفق عليه، ولم يثبت لها أكثر البصريين غيره.

المعنى الثاني: أن تكون للشك، بمنزلة: "ظننت"، كما في قول القائل: كأن زيداً قائم، وهذا مذهب جماعةٍ منهم ابن السيد البطليوسى.

قال المرادي: "والصحيح أنها للتشبيه؛ فإذا قلت: كأن زيداً قائم؛ كنت قد شبّهت زيداً وهو غير قائم به قائماً"^(٢).

المعنى الثالث: التحقيق دون تشبيه، وسيأتي في المطلب التالي بيان أنها على هذا المعنى متضمنةٌ عند بعضهم لمعنى التعليل، مع بيان الخلاف في أصله، وهو معنى التحقيق.

المعنى الرابع: التقرير، وهو مذهب الكوفيين، نحو: "كأنك بالشتاء مقبل".

(١) ينظر: مغني اللبيب ص ٢٥٢، رصف المباني ص ٢٨٤، الجنى الداني ص ٥٧٠.

(٢) الجنى الداني ص ٥٧٢، وينظر أيضاً: شرح التصريح على التوضيح للأزهري ٢٩٥/٢.

المطلب الثاني

الخلاف في إفادة "كأن" التحقيق المقتضي للتعليق، وبيان الراجح

اختلف أهل اللغة في إفادة "كأن" للتحقيق على قولين^(١) :

القول الأول: أنها تفيد التحقيق دون تشبيه، وهو مذهب الكوفيين والزجاجي، واستشهدوا بقول الشاعر في رثاء هشام بن المغيرة: فأصبح بطون مكة مقشعراً .. كأنَّ الأرض ليس بها هشام
قال ابن هشام: "أي: لأن الأرض؛ إذ لا يكون تشبيهاً؛ لأنه ليس في الأرض حقيقة"^(٢).

القول الثاني: أنها لا تأتي للتحقيق، بل هي في البيت السابق ونحوه للتشبيه، وهو مذهب أكثر البصريين، وصححه ابن مالك بقوله: "والصحيح أن "كأن" لا يفارقها التشبيه"^(٣) ، وأجابوا عن البيت بأن المراد بالظرفية فيه - وهو قوله: "بها" - هو الكون في بطون الأرض لا الكون على ظهرها، فالمعنى أنه كان ينبغي ألا يشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه؛ لأنه لها كالغيث^(٤) ، وأجاب ابن مالك بأن معنى البيت "أن هشاماً وإن مات فهو باق ببقاء من يخلفه بسيره"، وعلى هذا فيكون مراد الشاعر التشبيه لا التحقيق، ثم أجاب بجواب آخر بعده

(١) ينظر الخلاف في: شرح التسهيل ٦/٢، مغني اللبيب ص ٢٥٣، الجنى الداني ص ٥٧١، شرح التصريح على التوضيح ١/٢٩٥، همع الهوامع ١/٤٨٦.

(٢) مغني اللبيب ص ٢٥٣.

(٣) شرح التسهيل ٢/٧.

(٤) مغني اللبيب ص ٢٥٤.

فقال: "وأجود من هذا أن يجعل الكاف من "كأن" في هذا الموضع كاف التعليل المرادفة اللام، كأنه قال:

وأصبح بطن مكة مقشعراً . . لأنَّ الأرض ليس بها هشام^(١)

والراجح ما ذهب إليه البصريون أن "كأن" لا تفيid التحقيق؛ لأنَّ البيت السابق يحمل التفسير الأول - وهو أن يكون مراد الشاعر بقوله: ليس بها هشام، أي: ليس بباطنها - كما يحمل أن يكون مراده: ليس على ظاهرها - أي: حياً -، وإذا تعارضت الاحتمالات في الدليل لم يصح الاستدلال به على أحدها، قال أبو العباس القرافي: "متى تعارضت الاحتمالات سقط الاستدلال"^(٢).

وإذا تبين ضعف دلالة "كأن" على التحقيق؛ تبع ذلك ضعف دلالتها على التعليل؛ فإنَّ التعليل مترب على التحقيق على ما بيَّنه ابن هشام بقوله: "فإن قيل: فإذا كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل؟ قلت: من جهة أنَّ الكلام معها في المعنى جوابٌ عن سؤالٍ عن العلة مقدر، ومثله: ﴿أَتَقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةَ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج / ١]"^(٣).

والذي رجحه الإمام ابن مالك أنَّ الكاف من "كأن" في هذا الموضع هي كاف التعليل المرادفة اللام، فهي كاللام في قوله تعالى: ﴿وَتَكَانَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص / ٨٢]^(٤)

(١) شرح التسهيل ٧/٢.

(٢) شرح تنقية الفصول ص ١٨٩.

(٣) مغني اللبيب ص ٢٥٣.

(٤) شرح التسهيل ٧/٢.

المبحث السادس

التعليق بـ"على"

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول

معاني "على" إجمالاً

— "على" في اللغة عدة معانٍ^(١) :

المعنى الأول: الاستعلاء، وهو الأصل فيها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلَكِ تَحْكَمُونَ﴾ [المؤمنون / ٢٢].

الثاني: المصاحبة، كقوله سبحانه: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَىٰ حِبِّهِ﴾ [البقرة / ١٧٧].

الثالث: المجاوزة كـ"عن"، ومنه قوله تعالى: ﴿لَتَرَكُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقِ﴾ [الأشقاق / ١٩]،
وقول الشاعر:

إذا رضيت على بنو قشير . . لعمـر الله أعيـنـي رضاـها

(١) ينظر في معاني "على": مغني اللبيب ص ١٨٩، الجنى الداني ص ٤٧٠، شرح الكافية الشافية ٨٠٨ / ٢، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٩١ / ٢، همع الهوامع للسيوطى ٤٣٩ / ٢.

الرابع: التعليل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَتُكَيِّنُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَنَكُمْ﴾ [البقرة / ١٨٥]، وسيأتي له مزيد توضيح في المطالب التالية إن شاء الله.

الخامس: الظرفية كـ"في"، نحو: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفَلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص / ١٥].

السادس: معنى "من"، نحو: ﴿أَلَذِينَ إِذَا أَكَلُوا عَوْنَى النَّاسِ يَسْتَوْفِنُونَ﴾ [المطففين / ٢].

السابع: موافقة الباء، نحو: ﴿حَقِيقٌ عَنْ أَنَّ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف / ١٠٥].

الثامن: الاستدراك والإضراب، كقوله: بكلٌ تداوينا فلم يشفِ ما بنا . . على أن قرب الدار خيرٌ من بعد

التاسع: أن تكون اسمًا بمعنى "فوق"، وذلك إذا دخلت عليها "من"، كقوله: غدتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدًا تَمَّ ظِمْئَهَا . . تصلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيَّاءِ مَجَهَّلٍ

قال المرادي: "وأكثر هذه المعاني إنما قال به الكوفيون ومن وافقهم، والبصريون يؤولون ذلك"^(١).

(١) الجنى الداني ص ٤٨٠، وينظر أيضًا همع الهوامع ٤٣٩/٢.

المطلب الثاني

إفادة "على" التعليل، وبيان خلاف النحوين في ذلك

إفادة "على" التعليل لم أقف عليها عند جمهور الأصوليين، وإنما ذكره منهم ابن السبكي في "جمع الجوامع"، وكذلك المرداوي في تحريره الذي سماه "تحرير المنقول" ثم في مختصره "الكوكب المنير" لابن النجار ، مع شرحه له المسمى: "المختبر المبتكر في شرح المختصر"^(١) .

وأما أهل اللغة فقد صرّح كثير منهم بإفادتها لهذا المعنى، منهم: ابن مالك وأبو حيان وابن هشام والمرادي والأشموني والسيوطي^(٢) ، وهو مذهب الكوفيين من النحاة، وذهب البصريون منهم إلى أنها لا تفيد التعليل، وأولوا ما ورد في ذلك على التضمين^(٣) ، وهو: إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدي كلمتين؛ نحو: ﴿فَلِيَحْذِرَ الَّذِينَ يَخْالِفُونَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [النور / ٦٣]، أي: يخرجون عنه^(٤) ، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَنَّكُمْ﴾ [البقرة / ١٨٥] قالوا: المعنى: لتحمدو الله على ما هداكם^(٥) ، ودليلهم على رجحان التضمين أن التجوز في الفعل أسهل من التجوز في الحرف^(٦) .

(١) ينظر: جمع الجوامع بحاشية البناني ١/٣٤٧، شرح الكوكب المنير ١/٢٤٧.

(٢) شرح التسهيل ٣/٦٢، البحر المحيط في التفسير ٢/٢٠٣، مغني الليب ص ١٩١، الجنى الداني ص ٤٧٧، شرح الأشموني لأفية ابن مالك ٢/٩١، همع الهوامع ٢/٤٤٠.

(٣) همع الهوامع ٢/٤٤٠.

(٤) شرح الأشموني على أفية ابن مالك ١/٤٦، وانظر أيضاً في تعريفه: مغني الليب ص ٨٩٧.

(٥) همع الهوامع ٢/٤٤٠.

(٦) مغني الليب ص ٨٦١.

والراجح أن "على" قد تأتي للتعليق، لقوة دلالة الظاهر على ذلك في قول الله تعالى: ﴿وَلَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْنَكُمْ﴾، سواءً كان الراجح في الحروف مذهب التضمين أو التناوب، وأما حمله على التضمين ليكون المعنى: لتمدوا الله على ما هدكم فيه نظر من وجهين:

الأول: أن صيغة التكبير - الله أكبر - هي الغالب المتكرر في الآثار المشهورة عن الصحابة رضي الله عنهم^(١) ، وأما التحميد فلم يرد فيها إلا مرة واحدة، والحمل على الغالب أولى.

الوجه الثاني: أن "على" التي يتعدى بها الحمد يحتمل أيضاً أن تكون بمعنى لام التعليل، كما جاء تعديتها بباء السببية في قوله تعالى: ﴿وَيُحِبُّونَ أَن يُحَمَّدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبَهُمْ بِمَفَازِقِهِمْ أَعْذَابُ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران/١٨٨]، فإن الباء هنا بمعنى على، كما قال مجاهد: "يهود، فرحوا بإعجاب الناس بتبديلهم الكتاب وحمدتهم إياهم عليه، ولا تملك يهود ذلك"^(٢).

ولهذا فإن أبا العباس ابن تيمية مع ترجيحه مذهب التضمين^(٣) فسر "على" في الآية بلام التعليل، عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ [المائدة/٣]، وذلك بقوله: "والقول الثاني - يعني في تفسير الآية - أي: لأجل النصب، كما قيل: "أولم ﴿عَلَى زينب بخنز ولحم"، وأطعم فلان على ولده،

(١) منهم علي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم، ينظر: المصنف لابن أبي شيبة، الآثار رقم: ٥٦٣٣، ٥٦٤٦، ٥٦٥٠، ٥٦٥٣، ٥٦٥٥.

(٢) رواه عنه ابن جرير في تفسيره ٤٦٩/٧.

(٣) مجموع الفتاوى ١٣ / ٣٤٢.

وذبح فلان على ولده، ونحو ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلْتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَنَّكُمْ﴾^(١).

المطلب الثالث

مرتبة "على" في التعليل

دلالة "على" على التعليل دلالة ظنية؛ نظراً إلى تعدد معانيها، ووقوع الخلاف فيها، ولكنها دلالة لفظية صحيحة راجحة على ما سبق بيانه.

المطلب الرابع

أمثلة التحويل بـ "على"

المثال الأول: قوله سبحانه: ﴿وَمَا ذُبْحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ [المائدة / ٣]، ذكر ابن الجوزي أن أحد المعنيين: لأجل النصب، ثم قال: "فتكون "على" بمعنى اللام، وهو ما يتعاقبان في الكلام"^(٢).

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة / ٤]، قال القرطبي: "أي حبسن لكم"^(٣)، ومما يؤيد أن "على" هنا بمعنى اللام تفسيرها بها

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ٦٢/٢

(٢) زاد المسير ١٢/٥، وانظر أيضاً في حكاية هذا التفسير النقل السابق عن أبي العباس ابن تيمية.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٦/٦٩.

في رواية عند أبي داود من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه^(١): بلفظ: (فإنما أمسك لنفسه).

المثال الثالث: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا عَصُوا عَلَيْكُمُ الْأَنَاءِ مِنَ الْغَيْظِ﴾ [آل عمران / ١١٩]، تأويله: عصوا بسبب ائتلافكم أناملهم غيضاً عليكم، وهذا التقدير أولى من تضمين "عصوا" فعل الغيظ، أي: عصوا غيظاً عليكم؛ لأنه جل ذكره ذكر الغيظ بعده علة له، فقال: (من الغيظ)، أي عصوا الأنامل بسبب الغيظ، فلو كان في الكلام تضمين لم يحتج إلى إعادته، وللهذا فسره ابن جرير بغير التضمين، فقال: "عصوا على ما يرون من ائتلاف المؤمنين واجتماع كلمتهم وصلاح ذات بينهم أناملهم، وهي أطراف أصابعهم، تغيطاً مما بهم"^(٢) .

(١) سنن أبي داود (٢٨٥٤) .

(٢) تفسير ابن جرير ١٥٢/٧ .

الفصل الثاني

التعليق بالأسماء المفردة والجمل

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول

التعليق بالحال المفردة

وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول

تعريف الحال

الحال في اصطلاح النحو: وصفٌ فضله منصبٌ مذكورٌ لبيان الهيئة،^(١)

ويأتي تارةً مفرداً وتارةً جملة، فالمفرد نحو: "متعمداً" في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَاتَلَهُمْ مِنْكُمْ مُتَعِّدًا فَجَزَاءُهُ مِثْلُ مَا قَاتَلَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة / ٩٥]، و"سراعاً" في قوله: ﴿يَوْمَ تَشَقَّقُ الْأَرْضُ عَنْهُمْ سَرَعاً ذَلِكَ حَسْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ [اق / ٤٤]، وسيأتي إن شاء الله التمثال للحال الجملة في موضعه من الفصل التالي.

(١) ينظر: أوضح المسالك ٢٤٩/٢، شرح ابن عقيل ٢٤٣/٢.

المطلب الثاني

إفادة الحال التعليل

لم أقف على القول بإفادة الحال التعليل عند أحدٍ من الأصوليين، كما لم أقف عليه عند جمهور النحاة، بحسب ما اطّلعت عليه من مصنفاتهم، كالكتاب لسيبوبيه، وألفية ابن مالك وشرحها لابن هشام وابن عقيل والأشموني، وكافية ابن الحاجب، وهم الهوامع للسيوطى، بل اقتصرت على القول بأن الغرض من الحال بيان هيئة الفاعل أو المفعول، مما يشعر بأنها لا تفي بالتعليق عندهم.

ولكن من أعلام النحاة من صرّح بأن الحال تفي بالتعليق أحياناً، وهو أبو حيان الأندلسى، وذلك بقوله في تفسيره: "والحال والصفة قد يجيئان وفيهما معنى التعليل، تقول: أهنْ زيداً سيناً، وأكرم زيداً العالِم، تريد ل ساعته ولعلمه" (١) .

ومنهم من أشار إلى ذلك، حيث أجاز إعراب المصدر المنصوب حالاً كما أجاز إعرابه مفعولاً لأجله، ولا شك أن ما جاز فيه الوجهان فإنه لا يقع إلا مع حالٍ صالحةٍ للتعليق؛ إذ التعليل شرط وقوع المصدر مفعولاً لأجله، على ما سيأتي بيانيه، فمن هؤلاء الزجاج عند قوله تعالى: ﴿فَيَا يُقْرِبُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٌ﴾ ٤ ﴿أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ ٥ ﴿رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ ٦ [الدخان] ٤ ، ٥ ، ٦، حيث قال: " قوله: (أمراً من عندنا)، و قوله: (رحمةً من ربك) منصوبان - قال الأخفش -: على الحال، المعنى: إنما أنزلناه أمران أمران، ورحمين رحمة". ثم قال الزجاج: "ويجوز أن يكون (رحمة من ربك) مفعولاً له،

(١) البحر المحيط ٣٩٨/٨

أي إننا أنزلناه رحمة: أي للرحمة^(١).

كما أن جماعاً من المفسرين قد جعلوا الحال معللةً في بعض المواقع من القرآن الكريم: – فمنهم من صرّح بذلك، ومن هؤلاء الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَيَّلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ [يونس / ٦٧]، قال: "جعل الإبصار للنهار وهو لأهله، فإن قلت: ما للتقابل لم يراع في قوله: (لِيسْكُنُوا وَمُبْصِرًا) حيث كان أحدهما على الآخر حالاً؟ قلت: هو مراعي من حيث المعنى، وهذا النظم المطبوع غير المتelligent، لأن معنى مبصراً: ليصروا فيه طرق التقلب في المكاسب"^(٢) ، فقوله: "هو مراعي من حيث المعنى" أي أن التعليل في الحال: "مبصراً" مقصود من حيث المعنى وإن لم يكن مقصوداً أصليةً من جهة النّفظ؛ إذ الأصل في الحال الدلالة على الهيئة.

– ومنهم البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَىٰ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِالْوَعِيدِ﴾ [لق / ٢٨]، قال: " (وقد قدمت إليكم بالوعيد) .. وهو حال فيه تعليل للنهي أي لا تختصموا عالمين بأني أو عدكما" ، وذكر نحوه أبو السعود بقوله: "والجملة – يعني قوله: وقد قدمت إليكم بالوعيد – حال فيها تعليل للنهي، على معنى: لا تختصموا وقد صح عندكم أنني قدمت إليكم بالوعيد"^(٣) ، وقال

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٣، وينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٥١٦.

(٢) الكشاف ٣/٣٨٦.

(٣) تفسير البيضاوي ٥/٤٢، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود ٨/٦٣١، وينظر في هذا أيضاً: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٤/٦٣، ٦٣/٦٥٨.

البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحُسْنَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [مريم / ٣٩]: " (وهم في غفلة وهم لا يؤمنون) حال متعلقة بقوله: (في ضلال مبين) وما بينهما اعتراف، أو بـ: (أذرهم) أي أذرهم غافلين غير مؤمنين، فتكون حالاً متضمنة للتعليق^(١) . ولهذا سمي الطاهر بن عاشور في مواضع من تفسيره هذا النوع من الحال: الحال المعللة^(٢) .

ـ ومنهم من أشار إلى ذلك؛ حيث أجاز إعراب المصدر المعلل المنصوب مفعولاً له أو حالاً، ومن هؤلاء الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَنَّا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء / ٢٠]، قال: " وانتصب بـ"بُهْتَنَّا" على الحال، أي: باهتين وأثمين، أو على أنه مفعول له"^(٣) ، وابن عطيه في قوله: ﴿وَدَكَيْرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَبِ لَوْ يَرِدُونَكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة / ١٠٩]، قال: " حسداً: مفعول له، وقيل: هو مصدر في موضع الحال"^(٤) ، والفار رازي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَمٌ وَحَرَثٌ

(١) تفسير البيضاوي ١١/٤، وذكر مثله أبو السعود في تفسيره ٢٦٦/٥.

(٢) ينظر التحرير والتنوير ٢/٤٨٧، ٨/١١٧، ٢/٣١٥.

(٣) الكشاف ١/٤٩٢.

(٤) المحرر الوجيز ١/١٩٦.

جَهْرٌ لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ شَاءَ زَعِيمُهُمْ وَأَنْعَمْ حِرْمَتْ مُظْهُورُهَا وَأَنْعَمْ لَا يُذْكُرُونَ أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا أَفْتَرَاهُ عَلَيْهِ ﴿الأنعام / ١٣٨﴾ ، قال: "ثم قال: (افتراه عليه) فانتصابه على أنه مفعول له أو حال أو مصدر مؤكّد لأنّ قولهم ذلك في معنى الافتراه^(١) .

ومما يؤكّد إفاده الحال التعليل أحياناً صحة دخول لام التعليل عليه في بعض المواضع، كما في قول الله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَنَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجَ تَبَتَّلَهُ﴾ [الإنسان / ٢]، فقد جاء الحال هنا وهو قوله: "تبّلته" مقرّوناً بلام التعليل في قوله تعالى: ﴿الَّذِي حَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِبَلْوَكُمْ أَيْكُمْ أَحَسَنُ عَمَلاً وَهُوَ أَعْزَى الرَّغْفُورُ﴾ [الملك / ٢].

والحاصل أنّ إذا ما جاوزنا إعراب الحال ومبناه، إلى النظر في تنوع دلالته ومعناه، فسيتبين لنا أنّ ما أفاد منه التعليل والسببية للفعل قد ورد كثيراً في كتاب الله تعالى وفي كلام العرب، وليس هذا خاصاً بالمصدر الذي يتعدد إعرابه عند المعربين بين الحال والمفعول له -على ما سبق نقله- بل يعمُ كلّ ما اشتق من المصدر كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وغيرها، مما لا يعرب بحسب صناعة الإعراب واصطلاح النحو إلا حالاً، مما يدلُّ على صلاحية الحال للتعليق وإشعاره به، وهذا التعليل لا يلزم من دلالة الحال عليه في بعض الجمل أن يكون معارضًا لدلالة على هيئة صاحبه، بل قد يجتمع في الحال -حسب معناه وتأثيره في الفعل- كلا الغرضين: بيان الهيئة وتعليق الفعل؛ ولهذا لو أبدل

(١) التفسير الكبير ١٦٠/١٣.

المصدر المعلل باسم الفاعل أو أبدل اسم الفاعل المعلل بمصدره لم يكن لهذا أثرٌ في تغيير معنى التعليل، بل يبقى التعليل كما كان قبل التبديل، من غير فرق في المعنى، فإذا قيل: دعا العبد ربه طالباً للمغفرة؛ كان مساوياً في معناه وعنته المصدر المفيد للعلية في قولنا: دعا طالباً للمغفرة، فكلاهما من غير تفاوت - هو بمعنى قوله: دعا ليطلب المغفرة، وإنما يفترقان في الإعراب فقط، فيعرب المصدر مفعولاً لأجله، واسم الفاعل حالاً، ولأجل هذا التشابه بينهما جاز في اللغة التوسيع بإطلاق المصدر على اسم الفاعل، ومنه قوله تعالى: ﴿تَحْنَ أَعْمَّ بِمَا يَسْتَمِعُونَ إِذْ يَأْذِي
يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُنْ تَجْوَى إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِنْ تَثِيْعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾ [الإسراء/٤٤]، نجوى: أي متاجون^(١).

المطلب الثالث

إهمال جمهور النحاة بيان إفاده الحال التعليل، وبيان سببه

عند كلام عامة النحاة على الحال لم يذكروا إفادته التعليل، وفي هذا إشارة قويةٌ منهم إلى أن الحال لا تفيده التعليل؛ إذ لو كانت مفيدة له لصرحوا بذلك في تعريفه أو في شرحه كما صرحو به في معاني بعض الحروف، وكما صرحو به في المفعول لأجله، وهو الذي نص عليه ابن مالك في ألفيته بقوله: ينصب مفعولاً له المصدر إن . . أبان تعليلاً كجذ شكرأ ودين^(٢) وعرفه ابن هشام بقوله: "هو المصدر المعلل لحدث شاركه وقتاً وفاعلاً"^(٣).

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٤٢٥/٢، تفسير ابن عطية ٤٦١/٣، معالم التنزيل في التفسير للبغوي ٢٦٥/٤، تفسير القرطبي ٢٧٢/١٠.

(٢) ألفية ابن مالك ص ٢١.

(٣) شرح قطر الندى ص ٢٢٦.

وذلك أن الحال والمفعول له كلاهما من جملة الأسماء المنصوبات، وكلاهما فضلة يستقيم الكلام بغيره إذا حُذف، ولا يأتيان غالباً إلا مُنْكَرِيْنَ، والمفعول له لا يأتي إلا مصدراً وكذلك الحال بكثرة، قال ابن مالك في أُفْيَتِه: ومصدرٌ مُنْكَرٌ حَالاً يَقُولُ .. بِكَثْرَةِ كِبْغَةٍ زَيْدٌ طَلَعَ^(١) فالالتزام النحاة بوصف المفعول له بالعلية دون وصف الحال بها مما قد يشعر بعدم إفاده الحال العلية عندهم.

ولكن الذي يظهر لجامع البحث أن إعراض جمهور النحاة عن القول بإفاده الحال التعليل ليس ناشئاً عن خلوه عنه، بل لأن إفادته له غير مطردة؛ إذ يأتي كثير منه أو أكثره حالاً مجرداً لا إشارة له بالتعليق، سواءً منه المصدر وما اشتق منه كاسم الفاعل، فالمصدر كما في قول الله تعالى: ﴿فَلَا خَذَنَهُمْ بَغْتَةً﴾ [الأعراف / ٩٥]، قوله: ﴿فَإِمَّا أَلَّا يَرِدَ فَيَذَهَّبُ جُفَاءً﴾ [الرعد / ١٧]، فخُلُوُّ بَغْتَةً و"جُفَاءً" من معنى التعليل ظاهر، واسم الفاعل كما في قوله سبحانه: ﴿إِنَّهُمْ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُمْ بِمَحْرِمًا فَإِنَّ اللَّهَ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾ [طه / ٧٤].

(١) أُفْيَتِه ابن مالك ص ٢٣، وإيضاح هذا مما في "المقتضب" لابن المبرد ٣/٤٢، حيث قال: "ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيس مسد، فيكون حالاً، لأنه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غناءه، وذلك قوله: قتلته صبراً، إنما تأويله: صابراً أو مصبراً، وكذلك: جئتُه مشياً، لأن المعنى: جئتُه ماشياً".

المطلب الرابع

بيان مرتبته في التعليل

دلالة الحال على التعليل ظنية؛ لورود احتمال عدم التعليل، ولكنها دلالة راجحة، لظهور معنى التعليل في كثير من النصوص، غير أنها دلالة سياقية معنوية لا لفظية، وهي أقوى في التعليل من الدلالة السياقية لحرف الواو؛ لكونها أظهر وأكثر.

المطلب الخامس

أمثلة الحال المفردة المفيدة للتعليق

المثال الأول: مثال الحال المعلم الآتي من اسم الفاعل: قول الله عز وجل: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِي إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِدًا﴾ الآية [الأحزاب / ٤٥]، فإن كونه شاهداً هو سبب إرساله، ومنه قوله سبحانه: ﴿وَأَنَّزَنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمَهِيمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة / ٤٨]، فعملة إنزال القرآن تصدق ما بين يديه من الكتاب وهيمنته عليه، فكانه قال: "ليصدق، وليهيمن"؛ ولهذا لما كان مساوياً في المعنى للتعليق باللام؛ جاء التعليل باللام معطوفاً عليه في قوله تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيِّ مِنْ التَّوْرَةِ وَلَا حِلًّا لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران / ٥٠]؛ إذ هو بمعنى: ولاصدق ما بين يدي من التوراة ولاحل، ومنه قوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرِسِّلَ الرِّبَاحَ مُبَشِّرَتٍ وَلِيُذْبَغَكُمْ مِنْ رَجْمَتِهِ وَلِتَجْرِيَ الْفُلُكُ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشَكُّرُونَ﴾ [الروم / ٤٦]، قال أبو

حيان مفسراً: "ولينديقكم: عطف على معنى: مبشرات، فالعامل: أن يرسل، ويكون عطفاً على التوهم، كأنه قيل: ليبشروكم، والحال والصفة قد يجيئان وفيهما معنى التعليل، تقول: أهنْ زيداً سيئاً، وأكرم زيداً العالم، تريد ل ساعته ولعلمه" ^(١).

ومنأشعار العرب قول الأعشى في معلقته:

قالت هريرة لما جئت زائرها . . . ويلي عليك وويلي منك يا رجل قال شارحة: "زائرها منصوب على الحال" ^(٢) ، ولا يخفى ما فيه من بيان الغرض مع بيان الهيئة؛ إذ المعنى: جئت لأزورها.

المثال الثاني: مثال الحال المعللة الآتية من الصفة المشبهة من اسم الفاعل:

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا يَبْرِئُ بَدْنَهُ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف / ٥٧]، "بُشْرًا" جمع بشير، كندر: جمع نذير ^(٣) ، وقوله سبحانه: ﴿كَتَبَ فُصِّلَتْ أَيْنَتُهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾٤﴿ بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعْرَضَ كَثُرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [فصلت / ٣، ٤].

(١) البحر المحيط ٣٩٨/٨.

(٢) ديوان الأعشى ص ٥٧، شرح المعلقات التسع المنسوب لأبي عمرو الشيباني ص ٢٤.

(٣) البحر المحيط ٧٧/٥.

المبحث الثاني التعليق بالجملة الحالية

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول

تعريفها

تقدم في المبحث السابق تعريف الحال، وبيان أنه يأتي مفرداً تارةً، وجملة تارةً، وتقدم التمثيل للحال المفرد، أما الجملة الحالية فمن أمثلتها: قول الله تعالى: ﴿ قَالُوا لِئِنْ أَكَلَهُ الْذِئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذَا لَخَسِرُونَا ﴾ [يوسف / ١٤]، وقوله سبحانه: ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّيٍّ وَلَا يَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِهِمْ لِيَعْلَمُ أَنَّكُمْ أَعْمَلُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾ [الحجرات / ٢]، وقوله: ﴿ فَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ فَلَخَذُتْهُمُ الصَّنْعَةُ وَهُمْ يَنْظُرُونَ ﴾ [الاذاريات / ٤٤]، وقوله: ﴿ وَجَاءُهُمْ وَآبَاهُمْ عِشَاءَ يَكُونُونَ ﴾ [يوسف / ١٦]، وقوله: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا أَتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجْهَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَجِيعُونَ ﴾ [المؤمنون / ٦٠].

المطلب الثاني إفاده الجملة الحالية التعليل

ما سبق بيانه في مبحث الحال من ثبوت إفادته التعليل ينطبق على الجملة الحالية هنا، فأغنى ذلك عن إعادةه.

المطلب الثالث

بيان مرتبتها في التعليل

دلالة الجملة الحالية على التعليل ظنية؛ لورود احتمال عدم التعليل، ولكنها دلالة راجحة، لظهور معنى التعليل في كثير من النصوص، غير أنها دلالة سياقية معنوية لا لفظية.

المطلب الرابع

أمثلة الجملة الحالية المعللة

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُبْ وَأَنْتُمْ عَدِيكُفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة / ١٨٧]، فقوله: "وأنتم عاكفون في المساجد" جملة حالية تضمنت تعليل النهي عن المباشرة، والمعنى: لا تباشروهن حال عكوفكم في المساجد لأجل عكوفكم فيها.

المثال الثاني: قوله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَأَنَّتِ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال / ٣٣]، جملة الحال: "وأنت فيهم"، "وهم يستغفرون"، وقد تضمنا تعليل ترك تعذيبهم، إذ المعنى: وما كان ليعذبهم لأنك مقيم فيهم، وما كان الله معذبهم لأنهم يستغفرون.

المثال الثالث: قوله: ﴿الَّذِينَ عَاهَدْتَ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَنْقُونَ﴾ [الأنفال / ٥٦]، "وهم لا يتقون" فيه بيان سبب نقضهم العهد، وهو أنهم لا يتقون.

المثال الرابع: قوله: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة / ٢٧٩]، فقوله: "لا تظلمون ولا تُظلمون" يجوز إعرابه حالاً من المجرور في "لكم" (١)، فيكون المعنى: فلكم رؤوس أموالكم من غير زيادة ولا نقصان؛ لأنكم إذاً لا تظلمون ولا تُظلمون، وفيه إشارة إلى الحكمة من تحريم الربا، وهي الظلم.

المثال الخامس: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا أَجَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَارِعْنَكَ﴾ [المتحنة / ١٢]، أي من أجل مبايعتك.

(١) ينظر: البحر المحيط ٧١٦/٢

المبحث الثالث

التعليق بالجملة المستأنفة البيانية

وفيه ستة مطالب :

المطلب الأول

في تعريف الجملة المستأنفة

يختلف المراد من الجملة المستأنفة عند اللغويين عن مراد علماء البيان منها، وحاصل معناها عند اللغويين: الجملة المفتتح بها النطق، أو المنقطعة عما قبلها، نحو: مات فلان، رحمة الله.

و عند البيانيين: هي ما كان جواباً لسؤالٍ مقدّرٍ، نحو قول الله تعالى:

﴿هَلْ أَنْتَ حَدِيثُ ضَيْفٍ إِبْرَاهِيمَ الْمُكَرَّمَيْنَ ﴾٢٤﴿إِذَا دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾
قومٌ مُنْكَرُونَ ﴿٢٥﴾ ، [الذاريات / ٢٤ ، ٢٥]، فإن جملة القول الثانية جوابٌ لسؤالٍ مقدرٍ، تقديره: لماذا قال لهم؟^(١)

(١) ينظر كلا التعريفين في: مغني الليبب ص . ٥٠٠ .

المطلب الثاني

أقسام الجملة الاستئنافية البيانية

الاستئناف ثلاثة أصناف^(١) :

لأن السؤال الذي تضمنته الجملة الأولى:

ـ إما عن سبب الحكم فيها مطلقاً، كقول الشاعر:

قال لي: كيف أنت؟ قلت: عليـل .. سـهرـ دـائـمـ وـحـزـنـ طـوـيلـ
أـيـ ماـ بـالـكـ عـلـيـلـ، أـوـ مـاـ سـبـبـ عـلـيـلـ؟

ـ وإنما عن سبب خاص له، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسَيْ إِنَّ النَّفْسَ

لَا مَارَأَهُ إِلَّا مَا رَجَرَتِ إِنَّ رَبِّي عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [يوسف / ٥٣]، كأنه قيل:
هل النفس أماره بالسوء؟ فقيل: إن النفس لاماـرـةـ بالسوءـ.

ـ وأما عن غيرهما، كقوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَمْ

﴿مُنْكَرُونَ﴾ [الذاريات / ٢٥]، كأنه قيل: فماذا قال إبراهيم عليه السلام؟ فقيل:
قال: سلام.

(١) تنظر هذه الأقسام في الإيضاح في علوم البلاغة للقرزويني ٣/١٢٠.

المطلب الثالث

أغراض الجملة الاستثنافية البيانية

ذكر البلاغيون للجملة المستثناة أغراضها ^(١) :

- ١_ تنبية السامع على موضع السؤال المقدر.
- ٢_ إغناوه عن أن يسأل.
- ٣_ تكثير المعنى مع تقليل اللفظ، بتقدير السؤال وترك حرف العطف.

المطلب الرابع

إفادة الجملة الاستثنافية البيانية التعليل

عند النظر في أقسام الجملة الاستثنافية المذكورة آنفاً يتبيّن أنّ أهل البلاغة قد صرّحوا بأنّ مراد المتكلّم من القسمين الأوّلين إبداع سبب الحكم - أي: علته - جواباً عن السؤال المقدر في الجملة الأولى، فقول الله تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَارَةٌ بِإِلَشْوَءٍ إِلَّا مَا رَحِمَتْ﴾ [يوسف / ٥٣] هو علة قول يوسف عليه السلام - أو قوله: امرأة العزيز - ﴿وَمَا أَبْرَئُ نَفْسِي﴾^(٢) جواباً عن السؤال المقدر: لم لا تبريء نفسك؟ وقول الشاعر: سهر دائم . . الخ هو علة قوله: "عليل"، جواباً عن سؤال مقدر هو: لم أنت عليل؟

(١) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة للفزويني ١٢٠/٣.

(٢) ذهب أكثر المفسرين إلى أن القائل هو يوسف عليه السلام، وهو مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما، واختاره ابن جرير الطبرى وقيل: هو من قول امرأة العزيز، واختاره ابن تيمية وابن القيم وابن كثير ينظر: تفسير ابن جرير ١٤٢/١٦، تفسير ابن كثير ٣٩٥/٤، مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٩٨/١٠، روضة المحبين ونزهة المشتاقين ص ٣٢٠.

المطلب الخامس

في بيان رتبتها في التعليل

دلالة الجملة المستأنفة البيانية على التعليل دلالة ظنية؛ لاحتمال أن تكون ابتدائيةً منقطعةً عما قبلها، ولا أعلم في إفادتها التعليل خلافاً بين البيانيين، ولكنها دلالة سياقية لا وضعية؛ ودلالة سياقها على التعليل أقوى من دلالة سياق الواو، تكونها أظهر وأكثر.

المطلب السادس

أمثلة الجملة الاستئنافية

المثال الأول: قول الله عز وجل: ﴿وَلَا يَحْسَبُنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَاءِ لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنَّفُسِهِمْ إِنَّمَا نَمِيلُ لَهُمْ لِيَرْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [آل عمران / ۱۷۸]، قال الزمخشري: "وهذه جملة مستأنفة تعليل للجملة قبلها، كأنه قيل: ما بالهم لا يحسبون الإملاء خيراً لهم، فقيل: إنما نميل لهم ليزدادوا إثما" (۱).

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَنْجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُمْ فِي الْفَلَكِ وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ﴾ [الأعراف / ۶۴]، قال ابن الخطيب الرازي: "ثم إنه تعالى أنجاه في الفلك وأنجى من كان معه من المؤمنين وأغرق الكفار والمكذبين وبين العلة في ذلك فقال: إنهم كانوا قوماً عميلاً" (۲).

(۱) الكشاف ۴۴۴/۱.

(۲) التفسير الكبير ۲۹۸/۱۴.

المثال الثالث: قوله تعالى: ﴿فَسَجَدُوا إِلَّا إِنَّهُ أَبَنٌ﴾ [طه / ١١٦]، قال الزمخشري: "(أبى) جملة مستأنفة، كأنه جواب قائل قال: لِمَ لَمْ يسجد" ^(١)، فيكون تقدير الجواب: لأنه أبى.

المثال الرابع: قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنْنَ وَلَا مَهْمَةٌ مُّؤْمِنَاتٌ حَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَاتِهِنَّ وَلَوْ أَعْجَبْتُكُمْ﴾ [البقرة / ٢٢١]، قال أبو السعود: "(ولامة مؤمنة)" تعليل للنهي عن موافلتهن وترغيب في موافلة المؤمنات ^(٢).

المثال الخامس: قوله سبحانه: ﴿يَتَائِبُ إِلَيْهِ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَنْخِذُوا بِطَانَةً مِّنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ حَبَالًا وَدُوَّا مَا عَنِّيهِمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَاهُ لَكُمُ الْآيَتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران / ١١٨]، قال الزمخشري: "وأما (قد بيّنا) فكلام مبتدأ، وأحسن منه وأبلغ أن تكون يعني الجمل في الآية - مستأنفات كلها على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة" ^(٣).

المثال السادس: قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةَ شَهَادَةَ فَاجْلِدُوهُنَّ شَنِينَ جَلَدَةً وَلَا نَقْبِلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [النور / ٤]، قال أبو المعالي الجوهري: "وقوله تعالى: (وأولئك هم الفاسقون) في حكم التعليل لحكم الجملة المتقدمة" ^(٤).

(١) الكشاف ٩١/٣، وينظر أيضاً: تفسير البيضاوي ٤٠/٤.

(٢) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ٢٢١/١.

(٣) الكشاف ٤٠٦/١.

(٤) البرهان ١٤٣/١.

المبحث الرابع

تعليق جملة الأمر بجواب الأمر

وفيه مطالب :

المطلب الأول

تعريف جواب الأمر

هو الفعل المضارع الواقع بعد فعل أمرٍ أو ما يدل عليه، وحكمه جواز الرفع على أنه مستأنفٌ أو حالٌ، وجواز الجزم على تضمينه معنى الشرط^(١) ، مثاله قوله تعالى: ﴿وَأَذِنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجَّ يَأْتُوكَ بِحَالٍ وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِيْنَ . من كُلِّ فَجَّ عَمِيقٍ﴾ [الحج: ٢٧].

قال القرطبي: "جواب الأمر عند النحوين فيه معنى الشرط والمجازاة، تقول: أطع الله تعالى يدخلك الجنة، أي إن تطعه يدخلك الجنة"^(٢) .

وهذا ما صرّح به أئمة النحواء، منهم ابن مالك حاكياً الخلاف بين النحوين في كيفية إرجاعه إلى الشرط بقوله: "وأكثر المتأخرین ینسبون جزم جواب الطلب لـ"إن" مقدرةً، والصحيح أنه لا حاجة إلى تقدير لفظ "إن"، بل تضمُّن لفظ الطلب لمعناها مغنٍ عن تقدير لفظها كما هو مغنٍ في أسماء الشرط نحو: من یأتني أكرمه، وهذا هو مذهب الخليل وسيبوه"^(٣) ، وكذلك ابن هشام نقل الخلاف في هذا ، إلا أنه اختار مذهب التقدير ونسبة إلى الجمهور^(٤) .

(١) همع الهوامع ٣٩٦/٢ ، ٣٩٧.

(٢) تفسير القرطبي ١١/٨١.

(٣) شرح الكافية ٣/٥٥١.

(٤) مغني اللبيب ص ٢٩٨ ، وينظر أيضاً الخلاف في جزم جواب الأمر في: همع الهوامع ٣٩٦/٢ ، ٣٩٧.

المطلب الثاني

إفادة جواب الأمر التعليل

سواء قلنا إن الجازم لجواب الأمر هو تضمن فعله معنى الشرط أو "إن" الشرطية المقدرة فيه؛ فهو لا يخرج في مدلوله عن معنى الشرط، وقد سبق في مبحث التعليل بحروف الشرط بيان الدليل على صحة إفادة الشرط التعليل ومناقشة من خالف في ذلك.

ولهذا صرَّح الأخفش بعلية جواب الأمر حيث قال: (فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ) جُرم على جواب الأمر، ورفع بعضهم على الابتداء ولم يجعله علة للأول، وبه نقرأ، كما قال: (وَأُمْرٌ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا) جزم إذا جعله لما قبله علة، ورفع على الابتداء، وبالرفع نقرأ^(١).

على أن الباحث يرى أن إرجاع النحويين جملة الأمر إلى جملة الشرط لا علاقة له بهم بالمعنى، وإنما هو متعلق بجهة الإعراب خاصةً، وهو الشيء الجازم للفعل المضارع في جواب الأمر: هل هو التضمين لمعنى الشرط أو تقديره أو غيرهما؟ وأما إفادة فعل الشرط أو جواب الأمر التعليل فلم يتكلموا فيه؛ إذ هو راجع إلى المعنى لا إلى الإعراب، وليس الكلام في المعاني والعلل مما تقتضيه صناعة النحو إلا النادر منها مما دخل فيه تبعاً، وعلى هذا فلا يلزم من تأويل جملة الأمر بجملة الشرط أن تكون مساوية لها في قوَّة التعليل، بل قد تكون أقوى منها في ذلك متى تضمن معناها مزيد الإشعار به.

(١) معاني القرآن / ٢٦٣.

ولو تأملنا دلالة جملة جواب الأمر لتبيّن لنا أنها تحتمل وجهين آخرين من وجوه التعليل لا تحتمله جملة الشرط:

الوجه الأول: ما تقدم من أنه يجوز رفع جواب الأمر على الاستئناف - ومنه

قول الله تعالى: ﴿فَهَبْتُ لِي مِنْ لَدُنِكَ وَلِيَاٰءِ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ أَهْلِ يَعْقُوبَ﴾ [مريم/٥، ٦]، برفع "يرثني" على قراءة الأكثر، وقرأ أبو عمرو والكسائي من العشرة بالجزم-^(١)، فإنه إذا ضمَ إليه ما تقدم أيضاً من أن الجملة المستأنفة تفيد التعليل؛ ترتُب عليهما إفادَة جواب الأمر التعليل، وهذا بخلاف، جواب الشرط؛ إذ لا يتأتى فيه الاستئناف، ولهذا لا يسوغ فيه إلا الجزم.

الوجه الثاني: أن جملة الأمر تقبل دخول حرف التعليل على جوابها؛ فإنك إذا قلت: اتق الله يجعل لك مخرجاً؛ كان هذا في معنى قوله: اتق الله ليجعل لك مخرجاً، أو: كي يجعل لك مخرجاً، من غير فرق بينهما في اللفظ ولا في المعنى، سوى أن لام التعليل حذفت في جملة جواب الأمر، وحذف لام التعليل كثيراً في القرآن وفي الشعر^(٢) ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَكُونُ نَارًا لِرَجُلَيْنَ فَرَجُلٌ وَأَمْرَأٌ كَانَ مِمَّنْ تَرَضَوْنَ مِنَ الشَّهِدَاءِ أَنْ تَضَلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة / ٢٨٢]، قال الزجاج: ذكر سبويه والخليل وجميع النحوين الموثق بعلمهم أن المعنى: استشهادوا امرأتين لأن تذكر إحداهما الأخرى، ومن أجل أن تذكر إحداهما

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر ٣١٧/٢، الدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص ١٩٧.

٢) ينظر: الكشاف للزمخشري ٤/٢٩.

الأخرى^(١) ، ولهذا كان جائزاً لغةً في جواب الأمر وقوع فعله بعد أداة التعليل، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِ هَرُونَ أَخِي﴾ ^{٢٠} ﴿أَشَدُّ بِهِ أَزْرِي﴾ ^{٢١} ﴿وَأَشِحْ كُنْ فِي أَمْرِي﴾ ^{٢٢} [كَنْ سَيِّعَكَ كَثِيرًا] ^{٢٣} [طه / ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣] ، وقول رسول الله ﷺ: (أمهلوا حتى تدخلوا ليلاً؛ لكي تمتّشط الشّعّة، وتستحدّ المغيبة) رواه البخاري ومسلم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما^(٢) ، ومنه قول النّمر بن تولب^(٣) :

خاطرْ بنفسك كي تصيب غنيمةً . . إنَّ الجلوس مع العيال قبيح وهذا بخلاف جملة الشرط؛ فإنها لا تقبل اللام، فلا يجوز أن تقول: من يتق الله ليجعل له مخرجاً، ولا شك أن علية التركيب الذي يقبل أداة التعليل أقوى من عليه ما ليس كذلك.

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٤/١، وينظر أيضاً: تفسير ابن عطيّة ٣٨١/١.

(٢) صحيح البخاري-كتاب النكاح-باب تزويج الثيبات، رقم الحديث (٥٧٩)، صحيح مسلم-كتاب الإمارة-باب كراهة الطرق لمن ورد ليلاً، رقم الحديث (٥٧).

(٣) ديوان النّمر بن تولب العكّني ص ٥٣.

المطلب الثالث

مرتبة التعليل بجواب الأمر

تعليق جواب الأمر لجملته تعليلاً ظني؛ لاحتمال عدم التعليل، ولم أر أحداً منع إفادتها للتعليق، غير أن الخلاف في التعليل بأدوات الشرط قد يسحب ذيله على التعليل بها لرجوعها إليها بطريق التضمين أو غيره، ولكن الراجح صحة التعليل بها لما تقدم، وأما نوع دلالتها عليه فالأقرب أنه دلالة سياقية معنوية غير لفظية، ولكنها من حيث قوة التعليل أعلى رتبةً من جملة الشرط على ما سبق تقريره، كما أنها أقوى في التعليل من دلالة سياق الواو؛ لكونها أظهر وأكثر.

المطلب الرابع

أمثلة التعليل بجواب الأمر

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿وَأَخِي هَنْرُوتُ هُوَ أَقْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلَهُ مَعِي رِدَاءً يُصَدِّقِنِي إِنَّ أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُنِي﴾ [القصص / ٣٤]، قرأ عاصمٌ وحمزة "يصدقني" بالرفع على الاستئناف، وقرأ الباقيون من العشرة بالجزم على جواب الأمر^(١) ، والتعليق على كلتا القراءتين ظاهر، ولهذا فسر ابن عباس رضي الله عنهما "يصدقني" بقوله: "كي يصدقني"^(٢) ، وفيه دلالة ظاهرة على إفاده جواب الأمر التعليل من جهة المعنى.

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر ٣٤١/٢، البدور الزاهرة ص ٢٤١.

(٢) تفسير ابن جرير ٥٧٨/١٩، ورواه عنه البخاري في الصحيح معلقاً - كتاب أحاديث الأنبياء - باب قول الله عز وجل: (وهل أتاك حديث موسى)، ص ٦٩٥.

المثال الثاني: قوله عز وجل: ﴿أَرْسَلْنَا مَعَنَّا غَدَى يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ وَإِنَّا لَمْ
لَحْفِظُونَ﴾ [يوسف / ١٢]، صرخ ابن عطية بعلية جواب الأمر لجملته بقوله:
"علوا طلبه والخروج به بما يمكن أن يستهوي يوسف لصباه من الرتوع واللعب
والنشاط"^(١) ، وأشار إليه الزجاج حيث ردَّ الأمر وجوابه إلى أسلوب الشرط بقوله:
"المعنى أرسله إن ترسله يرتع"^(٢) .

المثال الثالث: قوله: ﴿وَإِنْ أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمْنَعُكُمْ مَنْعَ حَسَنَ إِلَّا
أَجِلٌ مُسَمَّى وَيُؤْتَى كُلُّ ذِي فَضْلَةٍ وَإِنْ تَوَلُّوا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾
[هود / ٣]، أشار الإمام ابن جرير إلى علية جواب الأمر لجملته في الآية بقوله:
"يقول - تعالى ذكره - للمرتكبين الذين خاطبهم بهذه الآيات: استغفروا ربكم ثم
توبوا إليه، فإنكم إذا فعلتم ذلك بسط عليكم من الدنيا ورزقكم من زينتها"^(٣) .

(١) تفسير ابن عطية ٢٢٤/٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٩٥/٣.

(٣) تفسير ابن جرير الطبرى ٢٢٩/١٥.

الخاتمة

في ختام البحث هذا عرضت لهم نتائجه التي توصل إليها الباحث :

- ١ - اعنى الأصوليون بجمع ألفاظ التعليل في بابي معانٍ الحروف والقياس.
- ٢ - لم يستقص الأصوليون ألفاظ التعليل، بل اقتصر أكثرهم على أهمها وأشهرها.
- ٣ - رجع الباحث إلى تفسير القرآن الكريم والمصادر اللغوية فاستنتج أن في اللغة صيغاً صالحةً للتعليق لم يذكرها أحدٌ من الأصوليين، وهي الحال المفردة، والحال الجملة، وكذلك الجملة المستأنفة وجملة الطلب.
- ٤ - تبيّن بعد النظر في تنوع ألفاظ التعليل وصيغه انقسامها إلى حروف وأسماءٍ وجمل.
- ٥ - أثبتت الباحث أن صيغ التعليل التي لم يذكرها الأصوليون هي أقوى في الدلالة على التعليل من بعض ما ذكروه.
- ٦ - ظهر للباحث بالدليل أن الراجح من قول الأصوليين هو صلاحية حرف الكاف للتعليق، وكذلك حرف "عن"، وحرف "على"، وحرف الواو.
- ٧ - ظهر أيضاً بالدليل عدم إفاده حرف "أو"، وحرف "كأن" للتعليق.
- ٨ - لاحظ الباحث تفاوت مراتب الألفاظ الصالحة للتعليق في القوة، فوضع كل لفظ منها في مرتبته اللائقة به.

تم البحث

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات



المصادر والمراجع

- الإحکام في أصول الأحكام، لأبی الحسن الـمدی، تعلیق الشیخ عبد الرزاق عفیفی، دار الصمیعی، الریاض، ط ۱، ۱۴۲۴ هـ.
 - ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبی حیان الأندلسی، تحقیق: د. رجب عثمان، ود. رمضان عبد التواب، مکتبة الخانجی، القاهره، ط الأولى، ۱۴۱۸ هـ.
 - إرشاد الفحول إلى تحقیق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علی بن محمد ابن عبد الله الشوکانی، تحقیق: الشیخ أحمـد عزو عنایـة، دمشق - کفر بطنا، دار الكتاب العربي، ط الأولى ۱۴۱۹ هـ.
 - ألفیة ابن مالک الأندلسی في النحو، المکتبة الشعبیة، بیروت.
 - أنوار التنزيل وأسرار التأویل، لأبی سعید عبد الله بن عمر البیضاوی، تحقیق: محمد عبد الرحمن المرعشلی، دار إحياء التراث العربي - بیروت، ط الأولى، ۱۴۱۸ هـ.
 - الإیضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، لأبی المعالی القزوینی، المعروف بخطیب دمشق، تحقیق: محمد عبد المنعم خفاجی، دار الجیل، بیروت، ط الثالثة.
 - البحر المحيط في أصول الفقه، للزرکشی، تحریر: عمر سلیمان الأشقر وعبد القادر العانی.
 - البحر المحيط في التفسیر، لأبی حیان محمد بن یوسف بن حیان الأندلسی، تحقیق: صدقی محمد جمیل، دار الفكر - بیروت، ۱۴۲۰ هـ.

- ٩- البدور الظاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدّرة - القراءات الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب، للشيخ عبد الفتاح بن عبد الغني ابن محمد القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ١٠- البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق: عبد العظيم الدبيب، دار الأنصار، القاهرة، الطبعة الثانية، ت ٤٠٠ هـ.
- ١١- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي، الخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- ١٢- التحرير والتنوير = تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٣٨٤ هـ.
- ١٣- تسهيل الفوائد لابن مالك الأندلسي، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧ هـ.
- ١٤- تسهيل الفوائد، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧ هـ.
- ١٥- تشنيف المسامع بشرح جمع الجوامع، للزرتشي، تحقيق : سيد عبدالعزيز وعبد الله ربيع، ط ٣، ١٤١٩ هـ، مكتبة قرطبة .
- ١٦- تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٧- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط الثانية ١٤٢٠ هـ.
- ١٨- تنقح محصول ابن الخطيب، للمظفر بن أبي الخير التبريزي، رسالة دكتوراه، إعداد حمزة زهير حافظ، جامعة أم القرى.

- ١٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد حسن بن قاسم المرادي المصري، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط الأولى ١٤٢٨ هـ.
- ٢٠- جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبرى، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- ٢١- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط الثانية، ١٣٨٤ هـ.
- ٢٢- الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد حسن بن قاسم المرادي المصري، د. فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤١٣ هـ.
- ٢٣- حاشية البناي على شرح الجلال المحلي على متن جمع الجوامع، ٢، ١٣٥٦ هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر.
- ٢٤- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى = عناية القاضي وكفاية الراضى على تفسير البيضاوى، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجى المصرى، دار صادر - بيروت.
- ٢٥- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لآلية ابن مالك، لأبي العرفان محمد ابن علي الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى ١٤١٧ هـ.
- ٢٦- حاشية الكمال ابن أبي شريف، المسمامة: الدرر اللوامع في تحرير جمع الجوامع: لابن أبي شريف المقدسي، رقم المخطوط (٤٩)، من مصورات جامعة أم القرى.

- ٢٧- حروف التعليل عند النحويين والمفسرين، للأستاذ عماد علوان حسين، مجلة الأستاذ، العدد ٥٩، كلية التربية، جامعة بغداد، ٢٠١١ م.
- ٢٨- حروف التعليل وألفاظه بين النحويين والأصوليين، للدكتور عبد الفتاح محفوظ، شبكة الألوكة، قسم الكتب.
- ٢٩- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجاميز، القاهرة.
- ٣٠- ديوان النمر بن تولب العكلي، جمع وتحقيق: د. محمد نبيل طريقي، دار صادر، بيروت.
- ٣١- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لعبد الوهاب بن السبكي، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل عبد الموجود، ط١٤١٩ هـ، عالم الكتب - بيروت.
- ٣٢- روضة المحبين ونرفة المشتاقين، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر، المعروف بابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣ هـ.
- ٣٣- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدى، دار الكتاب العربي - بيروت، ط الأولى - ١٤٢٢ هـ
- ٤- سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- ٣٥- سنن الترمذى، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، وإبراهيم عطوة، مطبعة مصطفى البابى الحلبي - مصر، ط الثانية، ١٣٩٥ هـ.

- ٣٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط العشرون ١٤٠٠ هـ.
- ٣٧- شرح التسهيل، للإمام محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسى، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوى، هجر للطباعة والنشر.
- ٣٨- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله بن الجرجاوي المصري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى ١٤٢١ هـ.
- ٣٩- شرح الكافية الشافعية، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١.
- ٤٠- شرح الكوكب المنير في أصول الفقه، لابن النجاشي الحنبلي، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيره حماد، مطبوعات جامعة أم القرى، الطبعة الثانية، ط١٤١٣ هـ.
- ٤١- شرح المعلقات التسع، منسوب لأبي عمرو الشيباني، ولا تصح نسبته في الكتاب نقول متأخرة عن زمن أبي عمرو وليس الأسلوب أسلوبه، عبد المجيد همو، مؤسسة الأعلمى للمطبوعات، بيروت. ط الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- ٤٢- شرح تنقیح الفصول في اختصار المحسول في الأصول: لأبي العباس القرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط٢، ١٤١٤ هـ، المكتبة الأزهرية- مصر.
- ٤٣- شرح تنقیح الفصول، لأبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة.

- ٤- شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.
- ٥- شرح مختصر الروضة: لأبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي، تحقيق: عبد الله التركي، ط ٢، ١٤١٩هـ، مؤسسة الرسالة- بيروت.
- ٦- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- ٧- صحيح البخاري، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٨- صحيح مسلم بشرح النووي، ترقيم وضبط: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٩- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن قبر، الملقب سيبويه، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الثالثة، ١٤٠٨هـ.
- ١٠- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط الثالثة - ١٤٠٧هـ.
- ١١- اللمع في أصول الفقه، للشيرازي، تحقيق: محيي الدين ديب مستو، ويوسف علي بدبوبي، ط ٣، ١٤٢٣هـ، دار ابن كثير- دمشق.
- ١٢- مجموع فتاوى الإمام ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم بمساعدة ابنه محمد، مكتبة المعارف، الرباط.
- ١٣- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط لأولى - ١٤٢٢هـ.
- ١٤- المستصفى، للغزالى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

- ٥- مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وأخرون، مؤسسة الرسالة، ط الأولى، ١٤٢١ هـ.
- ٦- المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد العبسي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، ط الأولى ١٤٠٩ هـ.
- ٧- معلام التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، محمد بن الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- ٨- معانى القرآن، لأبي الحسن المجاشعي البلاخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراءة، مكتبة الخاتمي، القاهرة، ط الأولى، ١٤١١ هـ.
- ٩- معانى القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، نشر: عالم الكتب - بيروت، ط الأولى ١٤٠٨ هـ.
- ١٠- المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري، تقديم خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت .
- ١١- مغني اللبيب عن كتب الأعiarib، لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط السادسة، ١٩٨٥ م.
- ١٢- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بابن خطيب الري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط الثالثة، ١٤٢٠ هـ.

- ٦٣- المقتصب، لأبي العباس محمد بن يزيد الأزدي، المعروف بالمبред، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
- ٦٤- النشر في القراءات العشر، لأبي الخير ابن الجوزي، محمد بن محمد بن يوسف، علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية.
- ٦٥- نهاية السول في شرح منهج الوصول إلى علم الأصول، للبيضاوي، تأليف: جمال الدين الإسنوي، عالم الكتب، بيروت.
- ٦٦- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.
- ٦٧- وجوه القرآن، لأبي عبد الرحمن إسماعيل بن أحمد الحيري، تحقيق: د. نجف عرشي، مجمع البحوث الإسلامية، إيران.



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٤٢٩	المقدمة
١٤٣٨	التمهيد: في بيان مسائل العلة، وما ذكره الأصوليون من الفاظ التعليل وما لم يذكروه إجمالاً .
١٤٤١	الفصل الأول: التعليل بالحروف، وفيه ستة مباحث:
١٤٤١	المبحث الأول: التعليل بحرف الكاف، وفيه أربعة مطالب :
١٤٤١	المطلب الأول: بيان معاني الكاف إجمالاً
١٤٤٣	المطلب الثاني: ذكر الخلاف في التعليل بها مع بيان الراجح
١٤٤٥	المطلب الثالث: بيان رتبتها في التعليل
١٤٤٦	المطلب الرابع: أمثلة التعليل بها
١٤٤٨	المبحث الثاني: التعليل بـ "عن"، وفيه مطالب :
١٤٤٨	المطلب الأول: بيان معاني "عن" إجمالاً
١٤٥١	المطلب الثاني: بيان رتبتها في التعليل
١٤٥١	المطلب الثالث: أمثلة التعليل بها
١٤٥٣	المبحث الثالث: التعليل بالواو، وفيه مطالب:
١٤٥٣	المطلب الأول : بيان معاني الواو إجمالاً
١٤٥٥	المطلب الثاني : ذكر الخلاف في التعليل بها مع بيان الراجح.
١٤٥٧	المطلب الثالث : بيان رتبتها في التعليل.
١٤٥٨	المطلب الرابع: أمثلة التعليل بها.
١٤٦٠	المبحث الرابع: التعليل بـ "أو"، وفيه مطالب:

الصفحة	الموضوع
١٤٦٠	المطلب الأول : بيان معاني "أو" إجمالاً
١٤٦٢	المطلب الثاني : ذكر الخلاف في التعليل بها مع بيان الراجح
١٤٦٤	المبحث الخامس : التعليل بـ "كأنّ" ، وفيه مطالب:
١٤٦٤	المطلب الأول : بيان معاني "كأنّ" إجمالاً
١٤٦٥	المطلب الثاني : ذكر الخلاف في التعليل بها مع بيان الراجح
١٤٦٧	المبحث السادس : التعليل بـ "على" ، وفيه مطالب:
١٤٦٧	المطلب الأول : بيان معاني "على" إجمالاً
١٤٦٩	المطلب الثاني : إفادة "على" التعليل، وبيان خلاف النحوين في ذلك
١٤٧١	المطلب الثالث : بيان مرتبتها في التعليل
١٤٧١	المطلب الرابع : أمثلة التعليل بها
١٤٧٣	الفصل الثاني : التعليل بالأسماء المفردة والجمل، وفيه أربعة مباحث:
١٤٧٣	المبحث الأول : التعليل بالحال المفردة، وفيه مطالب:
١٤٧٣	المطلب الأول : تعريفها
١٤٧٤	المطلب الثاني : بيان إفادتها التعليل
١٤٧٨	المطلب الثالث : إهمال جمهور النحوة بيان إفادة الحال التعليل، وببيان سببه
١٤٨٠	المطلب الرابع : بيان مرتبتها في التعليل
١٤٨٠	المطلب الخامس : أمثلة التعليل بها
١٤٨٢	المبحث الثاني : التعليل بالجملة الحالية، وفيه مطالب:
١٤٨٢	المطلب الأول : تعريفها

الصفحة	الموضوع
١٤٨٢	المطلب الثاني: بيان إفادتها التعليل
١٤٨٣	المطلب الثالث: بيان مرتبتها في التعليل
١٤٨٣	المطلب الرابع: أمثلة التعليل بها
١٤٨٥	المبحث الثالث: التعليل بالجملة المستأنفة البيانية، وفيه مطالب:
١٤٨٥	المطلب الأول : بيان معنى الجملة المستأنفة إجمالاً
١٤٨٦	المطلب الثاني: أقسام الجملة الاستثنافية البيانية
١٤٨٧	المطلب الثالث: أغراض الجملة الاستثنافية البيانية
١٤٨٧	المطلب الرابع: إفادة الجملة الاستثنافية البيانية التعليل
١٤٨٨	المطلب الخامس: بيان مرتبتها في التعليل
١٤٨٨	المطلب السادس: أمثلة التعليل بها
١٤٩٠	المبحث الرابع: التعليل بجواب الأمر، وفيه مطالب:
١٤٩٠	المطلب الأول: تعريف جواب الأمر
١٤٩١	المطلب الثاني: إفادة جواب الأمر التعليل
١٤٩٤	المطلب الثالث: مرتبة التعليل بجواب الأمر
١٤٩٤	المطلب الرابع: أمثلة التعليل بجواب الأمر
١٤٩٦	الخاتمة
١٤٩٧	المصادر والمراجع
١٥٠٥	فهرس الموضوعات